

تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت

**“Evaluation of the Control Role of the Ministry of Finance on
Public Budget in Kuwait”**

إعداد

ناصر الأسمر الرشيدى

إشراف الدكتور

نمر عبد الحميد السليحات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

٢٠١٣

تفويض

انا ناصر الاسمر الرشيدى

افوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات او المؤسسات او
الهيئات او الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

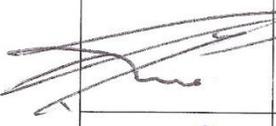
التوقيع : 

التاريخ: ١٢/٦/٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت ".

وأجيزت بتاريخ ٢٢ / ٧ / 2013م.

الاسم	الرتبة الأكاديمية	اللجنة	التوقيع
د محمد المومني	دكتور	رئيساً وعضواً خارجياً	
د.نمر السليحيات	دكتور	عضواً و مشرفاً	
د. محمد شبيطة	الأستاذ الدكتور	عضواً	

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ

تَعْمَلُونَ " (التوبة: ١٠٥)

صدق الله العظيم

أهدي بحثي هذا إلى والدتي الغالية وأخي وأخواتي وزوجتي العزيزة

ولكل من ساعدني في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله

صلى الله عليه وسلم

بعد الانتهاء من هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من الدكتور الفاضل

مُر عبد الحميد سليحات

على كل ما بذله من مجهود خالص لوجه الله لإخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود

وإلى جميع من وقفوا بجانبي خلال مسيرتي التعليمية

أتقدم بخالص الشكر والمحبة

فهرس المحتويات

د.....	الإهداء
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الأشكال
ي.....	فهرس الملاحق
ي.....	قائمة الاختصارات
ك.....	ملخص الدراسة
ل.....	Abstract
- ١ -.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
- ٢ -.....	١- المقدمة :
- ٣ -.....	١-١ مشكلة الدراسة وعناصرها:
- ٤ -.....	٢-١ أهمية الدراسة
- ٦ -.....	٤-١ أمودج الدراسة
- ٦ -.....	٥-١ التعريفات الإجرائية:
- ٧ -.....	٦-١ حدود الدراسة:
- ٨ -.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
- ٩ -.....	١-٢ المبحث الأول: الرقابة المالية، مفهومها وأساليبها.
- ١٠ -.....	١-١-٢ تعريف الرقابة:
- ١٢ -.....	٢-١-٢ أهمية الرقابة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة:
- ١٥ -.....	٤-١-٢ أساليب الرقابة على القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة:
- ١٧ -.....	٥-١-٢ خصائص نظام الرقابة الحكومي الفعّال:
- ٢٦ -.....	١-٢-٢ أسس تبويب الموازنة الحكومية:
- ٢٨ -.....	٣-٢-٢ تبويب النفقات:

- ٣-٢ المبحث الثالث الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الكويت: - ٢٩ -
- ٤-٣ الدراسات السابقة..... - ٣٣ -
- الفصل الثالث الطريقة والإجراءات..... - ٤٢ -
- ١-٣ منهج الدراسة - ٤٣ -
- ٢-٣ مصادر جمع البيانات والمعلومات..... - ٤٣ -
- ٣-٣ مجتمع الدراسة..... - ٤٣ -
- ٤-٣ عينة الدراسة - ٤٤ -
- ٥-٣ خصائص عينة الدراسة..... - ٤٤ -
- ٦-٣ أداة الدراسة - ٤٧ -
- ٨-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:..... - ٤٩ -
- الفصل الرابع التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات - ٥٠ -
- ١-٤ عرض نتائج الدراسة - ٥١ -
- ٢-٤ نتائج فحص الفرضيات:..... - ٦٣ -
- الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات - ٦٧ -
- ١-٥ نتائج أسئلة الدراسة:..... - ٦٨ -
- ٢-٥ نتائج مناقشة فرضيات الدراسة: - ٧٠ -
- ٣-٥ التوصيات :-..... - ٧١ -
- المراجع - ٧٢ -
- المراجع باللغة العربية:..... - ٧٢ -
- المراجع باللغة الانجليزية:..... - ٧٦ -
- الملاحق - ٧٨ -

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
57	جدول رقم (١): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي
58	جدول رقم (٢): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
59	جدول رقم (٣): توزيع عينة الدراسة حسب العمر
59	جدول رقم (٤): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة
60	جدول رقم (٥): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص
62	جدول رقم (٦): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة
66	جدول رقم (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أثر رقابة وزارة المالية بهدف المحافظة على المال العام على الموازنة العامة في الكويت
68	جدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أثر رقابة وزارة المالية بهدف كشف الانحرافات المالية
71	جدول رقم (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أثر رقابة وزارة المالية عبر تدريب وتطوير الكادر البشري على الموازنة العامة في الكويت
73	جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أثر رقابة وزارة المالية عبر الطرق الحديثة على الموازنة العامة في الكويت

75	جدول رقم (١١): المتوسطات الحسابية لمجال الموازنة العامة في الكويت
78	جدول رقم (١٢) اختبار (t) للفرضية الفرعية الأولى
79	جدول رقم (١٣) اختبار (t) للفرضية الفرعية الثانية
80	الجدول رقم (١٤) اختبار (t) للفرضية الفرعية الثالثة

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
٧	شكل رقم (١): أمودج الدراسة

فهرس الملاحق

الصفحة	البيان	رقم الملحق
٩٩	الاستبانة	١
106	أسماء المحكمين	٢

قائمة الاختصارات

المعنى	الاختصار
Built, Operate, Transfer	B.O.T
Integrated Financial Systems	IFS
Statistical Program for Social Science	SPSS

تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت

إعداد

ناصر الأسمر الرشيد

إشراف الدكتور

نمر عبد الحميد السليحات

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت، وذلك من خلال التركيز على رقابة وزارة المالية على العديد من الإجراءات من أجل الحفاظ على المال العام وكشف الانحرافات المالية، ودورها في تطوير وتأهيل الكوادر البشرية واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الرقابة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتوزيع (٩٠٠) استبانة على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (٨٢٦) استبانة صالحة لأغراض التحليل. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

— إن مستوى رقابة وزارة المالية بهدف المحافظة على المال العام كان مرتفعاً، وإن مستوى رقابة وزارة المالية بهدف كشف الانحرافات المالية كان مرتفعاً، وإن مستوى رقابة وزارة المالية عبر تدريب وتطوير الكادر البشري على الموازنة العامة في الكويت كان مرتفعاً، وإن مستوى رقابة وزارة المالية عبر الطرق الحديثة على الموازنة العامة في الكويت كان مرتفعاً أيضاً.

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- منح المراقب المالي الصلاحية بتحويل المتسبب بهدر أو ضياع المال العام أو التسبب في عدم إتباع الأنظمة المالية المعمول بها إلى الإدارة القانونية.
- تفعيل دور المراقب المالي بحيث تكون الرقابة رقابة مانعة ووقائية وليست رقابة اكتشاف وذلك عن طريق اطلاع العاملين بالجهات الخاضعة على عمل واختصاصات المراقب المالي.

كلمات مفتاحية: وزارة المالية في الكويت، الرقابة المالية، الموازنة العامة.

Evaluation of the Control Role of the Ministry of Finance on Public Budget in Kuwait

By: Nasser Alasmar Alrashidi

Supervisor:

Sr. Nemer Abdelhameed Alslihat

Abstract

This study aimed to evaluate the control role of the ministry of finance on public Budget in Kuwait, through many procedures such as keeping public finance, and Disclosure of financial deviations, and its role in development and rehabilitation of human resources, and the use of modern technological methods in the control process. In order to achieve this objective, the researcher has distributed (900) questioner on a sample group, (826) of them were valid for analysis purposes.

The results of the study show the following:

- The level of the ministry of finance control that aims to control the public finance is high . And the level of the ministry of finance control aims to Disclosure the financial deviations, were high. And the Level of ministry of finance control through training and developing the human resources on public sector in Kuwait was high. And the level of ministry of finance control through modern methods on the public budget in Kuwait was high.

According to the previous advantages, the researcher recommended the following:

1. Giving the right for the finance manager to transfer the person who was responsible in loosing the public finance or who was responsible in not following the finance orders that's done with it, to the legal administration.
2. Activating the financial controller role in order to make the control process a preventive and deterrent process not only a discovering control process this is all through connecting the employees with specialist authorities that are specialized in financial controller .

Keywords: Ministry of Finance in Kuwait, Financial Control, Public Budget

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة وعناصرها
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- نموذج الدراسة
- التعريفات الإجرائية
- حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١- المقدمة :

تعد الكويت من الدول التي اهتمت منذ بداية القرن العشرين بنظام الرقابة المالية حيث نص دستور دولة الكويت الذي صدر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢، على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله انطلاقاً من كون المال العام هو عصب الدولة وقد نصت المادة (١٥١) منه على ذلك، و تحتل الإدارة المالية أهمية قصوى بسبب امتلاك الدولة لقطاع النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي لها.

وفي هذا الصدد تلعب الرقابة المالية دوراً كبيراً على الموازنة العامة في دولة الكويت في التحقق من تحصيل النفقات وتوريد الإيرادات وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات المالية وإخطار وزارة المالية بهما واكتشاف المخالفات المالية والتدقيق في السجلات والدفاتر المحاسبية وإعداد الموازنات العامة وإعداد تقارير دورية عن مواطن الهدر في الإنفاق العام.

وعلى ذلك تم إصدار المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي لتنص المادة رقم ٣٣ منه على الآتي " يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات " .

يؤدي قصور وسائل المساءلة في المخالفات المالية إلى تدني مستوى كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة المالية، بالإضافة إلى ذلك اقتصر صلاحية أجهزة الرقابة المالية في الكشف فقط عن هذه المخالفات ولفت النظر إليها والمطالبة بمعالجتها دون أن يكون هنالك حق لهذه الأجهزة في المساهمة بمساءلة الموظفين عما يرتكبون من مخالفات، كما تعاني أجهزة الرقابة المالية من عدم تعاون بعض الوحدات والدوائر الحكومية معها بالتالي تزداد احتمالية التسبب والهدر في المال العام

بالرغم من كثرة عدد الاستيضاحات الموجهة لها وعدم البت فيها وعدم الرد على ملاحظات واستيضاحات المراقبين الماليين بالرغم من أن قوانين الرقابة المالية تلزم الجهات الخاضعة للرقابة بالإجابة على الاستيضاحات وذلك خلال فترة محددة إلا أن نصوص هذه القوانين لم تحدد الجزاء في حالة عدم الاستجابة بالرد على استيضاحاتها.

لذا تحرص الدول -ومن بينها الكويت- على إنشاء أجهزة للرقابة المالية للحد من الفساد المالي والفساد بمختلف صورته وأشكاله يمثل التحدي الأكبر للتنمية ومعيقاً حقيقياً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أفضل أساليب القضاء على التجاوزات وجود جهاز رقابي كفء وفعال لحماية وصيانة المال العام وترشيد إنفاقه وتعظيم مردوده .

لذا يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت.

١-١ مشكلة الدراسة وعناصرها:

لقد أدى اتساع نشاط الحكومة في مجالات شتى إلى نمو حجم الوحدات الاقتصادية، وضخامة حجم الموارد وزيادة إنفاقها إلى تعذر تحقيق الرقابة المباشرة عليها وصعوبة المساءلة للقطاعات الحكومية من قبل الإدارة العليا .

إن تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت، يؤدي إلى معرفة مدى كفاءة وفاعلية وزارة المالية في عمليات الرقابة المالية التي تحكم عملياتها بحيث تحقق الحماية لموارد وممتلكات الدولة، بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد والأمثل لهذه الموارد بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الوحدة بطريقة اقتصادية .

وقد جاءت فكرة هذا البحث انطلاقاً من عمل الباحث في وزارة المالية وتم اختيار هذا الموضوع بالذات بالبحث والدراسة استجابة للتطورات الحديثة التي طرأت على مهنة المحاسبة وخاصة الرقابة المالية وأهمية نظام الرقابة المالية على القطاع الحكومي لذا فإن الغرض من هذه الدراسة تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت. ولتحقيق هذا الغرض ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع الرقابة المالية لوزارة المالية على الموازنة العامة في الكويت؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام؟

٢- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة؟

٣- ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة؟

٤- هل توفر وزارة المالية الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة؟

٥- ما مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت؟

٢-١ أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الدور الرقابي لوزارة المالية الكويتية التي تقدم المساعدة إلى الدولة ممثلة في قطاعاتها الحكومية المكلفة بالرقابة من أجل التعرف على كيفية سير الأعمال داخل القطاعات الحكومية، والتأكد من أن النفقات والموارد يعمل بهما طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المخططة لها، وللتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها بكفاية وفاعلية بغرض المحافظة على الأموال العامة، و تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث مسبباتها وتدعيم الموجب منها اقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة لتفادي تكرارها مستقبلاً.

كما تستمد الدراسة أهميتها كونها تأتي تناقش التجربة الكويتية في مجال الرقابة المالية في الوقت الذي لاحظ الباحث قلة الدراسات حول هذا الموضوع بالتالي تأتي هذه الدراسة لإثراء المكتبة العربية بدراسة حول هذا الموضوع الذي يمس قطاعاً واسعاً في دولة الكويت ويثري الدول العربية بهذه الدراسة .

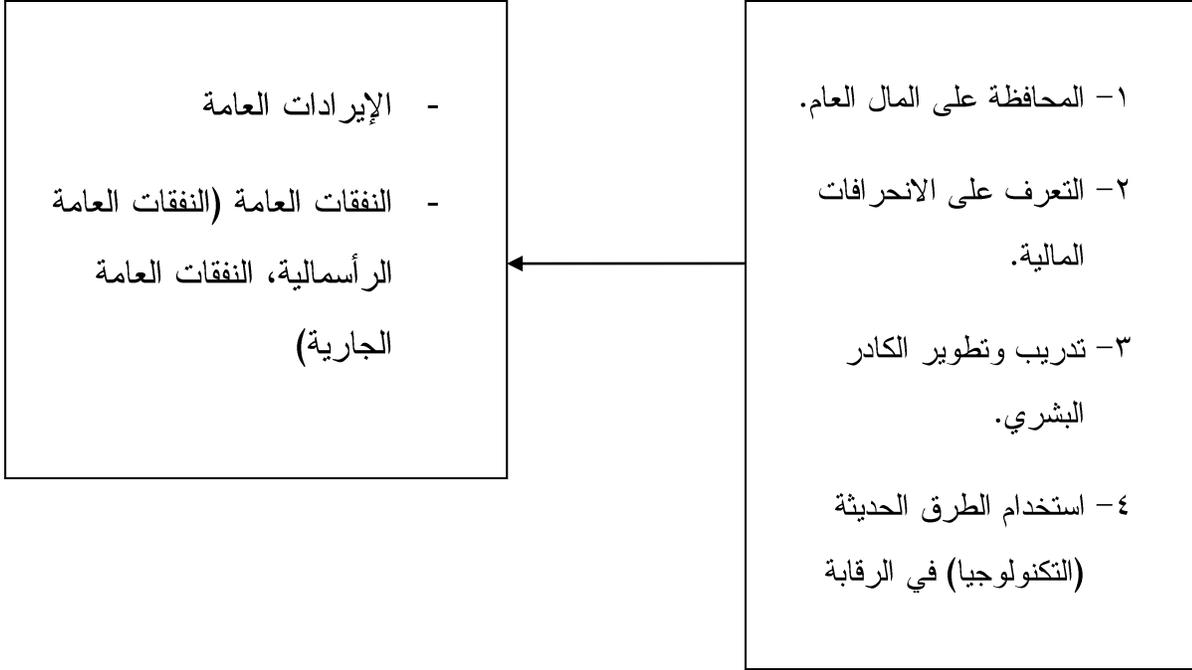
٣-١ فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها صاغ الباحث فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- H01 : الفرضية الأولى: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بإجراءات رقابية للحفاظ على المال العام.
- H02: الفرضية الثانية: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بإجراءات لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة.
- H03: الفرضية الثالثة: لا توفر وزارة المالية الكويتية الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في عمليات الرقابة المالية.
- H04: الفرضية الرابعة: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة.
- H05: الفرضية الخامسة: لا تساهم رقابة وزارة المالية الكويتية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة.

٤-١ نموذج الدراسة

في ضوء أسئلة الدراسة وفرضياتها اشتق الباحث النموذج التالي:



شكل رقم (١)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (الدوسري، ٢٠١١)

٥-١ التعريفات الإجرائية:

الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة لدولة الكويت بأنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها دولة الكويت ، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها من قبل الدولة، وهي تمثل البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

المحافظة على المال العام: هي الأساليب التي تتبعها القطاعات المسؤولة عن عملية الرقابة في الكويت من أجل الحفاظ على المال العام من الهدر والاستخدام غير المشروع لها.

التعرف على الانحرافات المالية: هي الأساليب التي تتبعها القطاعات المراقبة في الكويت من أجل التحقق من أن الإيرادات العامة، والإنفاق العام يتم وفقاً للسياسات المخطط لها ودون أي انحراف.

تدريب وتطوير الكادر البشري: هي الأساليب التي تنتهجها القطاعات المراقبة في دولة الكويت لتنمية الكادر البشري من خلال الدورات التدريبية وندوات التوعية وتأهيل الموظفين علمياً لأداء الدور الرقابي على القطاعات الحكومية الكويتية.

استخدام الطرق الحديثة في الرقابة: استخدام للتكنولوجيا الحديثة من قبل القطاعات الحكومية الكويتية في عمليات الرقابة للتأكد من عدم وجود تجاوزات فيها .

الإيرادات العامة: هي عبارة عن الزيادة في الأصول العامة أو الزيادة في الأرصدة القابلة للتحصيل والناجمة عن العمليات التي تقوم بها القطاعات الحكومية الكويتية .

النفقات العامة : تعرف بأنها النقص في الأصول العامة و/أو الزيادة في الالتزامات، أو تمثل التدفقات النقدية الخارجة من القطاعات الحكومية الكويتية نتيجة مزاولتها لنشاطها العادي وتنقسم النفقات في هذه الدراسة إلى نفقات رأسمالية ونفقات جارية.

٦-١ حدود الدراسة:

تحدد حدود الدراسة بما يلي:

الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على العاملين في مجال الرقابة المالية في وزارة المالية بالإضافة إلى العاملين في القطاعات الحكومية المسؤولة عن إعداد ورقابة الموازنة العامة.

الحدود المكانية: وزارة المالية والقطاعات الحكومية في دولة الكويت.

الحدود الزمنية: عام (٢٠١٣).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

-١ الإطار النظري

-٢ الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

١-٢ المبحث الأول: الرقابة المالية، مفهومها وأساليبها.

تعد عملية الرقابة عنصراً رئيساً ومهماً من عناصر العملية الإدارية، وتتضح أهميتها في كونها أداة تعمل على تحديد وقياس درجة أداء النشاطات التي تتم في المنظمات من أجل تحقيق أهدافها. والرقابة عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى وضع معايير للأداء، يفترض أن تكون موضوعة سلفاً لأوجه النشاطات المختلفة، وتتفق كذلك مع الأهداف المنشودة. فهي الجهاز العصبي للتنظيم لكونها تتعرض لكل خلية من خلاياه تتأثر بها وتؤثر فيها (ياغي، ٢٠١٠).

ولما كانت معظم الدول تعاني من النقص الحاد في إمكانياتها ومواردها البشرية والمالية، فإنه من الممكن جداً أن تكون الخطط المعدة تبديداً وضياعاً للجهد والمال بدون الرقابة على تنفيذها والتأكد من أن كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة وللتعليمات الصادرة والقواعد المقررة. ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة تلازم وترابط بين الرقابة والتخطيط حيث لا توجد الرقابة إلا إذا وجدت الأهداف والخطط. فالتخطيط يبحث في وضع برامج مناسبة ومتكاملة، بينما تبحث الرقابة في أرغام الأحداث لتسير وفقاً للخطط الموضوعية. فقد أظهر تيري هذه العلاقة بقوله " إن السبب الرئيسي في وجود الرقابة هو التأكد من أن النتائج المحققة إنما تطابق وتوافق تلك الخطط من قبل، وأي انحرافات عن هذه النتائج المخططة يتم اكتشافها فتتخذ في الحال الإجراءات التصحيحية اللازمة بالشكل الذي يضمن عودة الأنشطة إلى السير في الطريق المخطط لها وبالتالي تحقيق أهدافها" (Terry, 2001).

وفي الكويت تقدم وزير المالية باقتراح إلى مجلس الوزراء بشأن تحديد اختصاصات وتعيين المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات وتمت الموافقة عليه بالقرار رقم (١١٨١) ونتيجة لهذا الأمر فقد صدر القانون رقم (٥٥) بتاريخ (٢٠٠١/٧/٢٨) بإضافة مادة جديدة رقم (٥١) مكرر إلى المرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي تضمنت تعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات على الجهات ذات الميزانيات المستقلة. (وزارة المالية الكويتية، ٢٠١٢)

٢-١-١ تعريف الرقابة:

للرقابة مفاهيم متعددة ومتنوعة تختلف في معظمها من حيث درجة التفاصيل، وتتفق في غالبيتها من حيث المحتوى. فمهما اختلفت وتعددت التعريفات للرقابة الإدارية فإنها تكاد تجمع بأن الرقابة هي عملية قياس النتائج الفعلية مقارنة النتائج الفعلية بأهداف الخطة (أو النتائج المتوقعة). وتشخيص وتحليل سبب انحرافات الواقع بالمطلوب، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان عودة الأنشطة إلى المسار المخطط لها وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة (ياغي، ٢٠١٠).

والرقابة في اللغة تعني الحفاظ على الشيء وحراسته والرقابة اسم مصدره رقب، وراقب الشيء أي حفظه وحرسه (ابن منظور، د. ت).

وإصطلاحاً هناك العديد من التعريفات بالنسبة للرقابة حيث يتوقف كل تعريف على المدخل أو الاتجاه الذي يتخذه الباحث في الدراسة والبحث. وعلى ذلك سيتم الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية تتعلق بتعريف الرقابة الإدارية وهي كما يلي:
الفكر الكلاسيكي:

ينظر أنصار الفكر الكلاسيكي إلى الرقابة الإدارية على أنها عملية تفتيش وتخويف لأفراد التنظيم. لذا، فقد استخدم أنصار هذا الاتجاه ألفاظ معينة مثل القوة والسلطة فالمدير التقليدي يستخدم قوته وسلطته الرسمية لإرغام الأفراد على تنفيذ الأوامر ومحاسبتهم عندما يخطئون. فالرقابة في نظر أصحاب هذا الاتجاه عبارة عن عملية ترتكز على التهديد بالعقوبة والوعد بالمكافأة لتحقيق المشروعية ومنع الانحرافات (ياغي، ٢٠١٠).

الفكر السلوكي:

ينظر أنصار الفكر السلوكي إلى الرقابة الإدارية من الجانب الإنساني حيث يركز تعريفهم لها من زاوية القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بإيجابية. فقد عرفها أحد أنصار هذه المدرسة بأنها " قدرة فرد (أو مجموعة من الأفراد) في التأثير على سلوك فرد آخر (أو مجموعة من الأفراد) أو تنظيم معين بحيث يحقق التأثير النتائج المرجوة" (Tannenbaum, 2004).

يتضح من التعريف السابق إن تعريف الرقابة بالنسبة للسلوكيين يختلف عن تعريف الكلاسيكيين لها لأن السلوكيين أبرزوا أهمية العلاقات الإنسانية والتأثير السلوكي في القيام بالعملية الرقابية في حين نجد جانب السيطرة والنفوذ من قبل المدير الكلاسيكي في القيام بالرقابة.

الاتجاه العملي (أو التطبيقي) :

ركز أنصار هذا الاتجاه على الناحية التطبيقية للرقابة وخطوات القيام بها. فقد عرفها أحد أنصار هذا الاتجاه

بأنها تتمثل في القيام بثلاث خطوات هي: (Terry, 2001)

أ- وضع المعايير

ب- قياس الأداء ومقارنته بالمعايير

ت- تصحيح الفرق بين النتائج الفعلية والخطط الموضوعة.

ومن ناحية أخرى فقد تطورت مفاهيم الرقابة وفلسفتها بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لتطور حجم المشاريع الاقتصادية، وأصبحت أكثر تشاركية وتلعب دوراً إيجابياً في الممارسات الإدارية والمحاسبية داخل المنظمات، وأصبح الاهتمام بها أكبر من أجل ضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد والأصول. فالرقابة وفق (العامري والغالبي، ٢٠١١) هي أنشطة منتظمة منهجية تهدف إلى جعل الأنشطة المختلفة والخطط والنتائج منسجمة مع التوقعات والمعايير المستهدفة.

ويعرفها (Pearce, & Robinson, 2003) بأنها عملية متابعة وضبط للأنشطة التنظيمية بطريقة تسهل تحقيق الأهداف التنظيمية.

ويعرفها القريوتي (٢٠١٢) بأنها الأداة التي تعين الإدارة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها قبل أن تتعمق وتستشري، إلى جانب اتخاذ ما يلزم من إجراءات أو تدابير لمنع حدوث هذه الانحرافات أو الأخطاء مستقبلاً.

ويعرفها (Schermerhon, 2008) الرقابة بأنها عملية قياس الأداء واتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الوصول إلى النتائج المرغوبة.

أما حماد (٢٠٠٤) فيرى أن الرقابة وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد لها.

ومما سبق يمكن للباحث أن يصيغ تعريفه الخاصة للرقابة بأنها عملية تسعى إلى قياس الأداء وفقاً لمعايير محددة سلفاً لضمان سيرها نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

بحيث تمكّن من متابعة تنفيذ الخطط لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المقررة. وتساعد في اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتسعى إلى تصحيحها وتفاديها مستقبلاً وذلك عبر البحث عن الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الأخطاء والانحرافات ومن ثم إيجاد الوسائل التي يمكن أن تجد حلولاً لهذه المشكلات قبل تضخمها، كما تضمن الرقابة أن الأعمال تؤدي بأفضل الطرق.

٢-١-٢ أهمية الرقابة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة:

تمارس المنظمات الحكومية مهمات وأدواراً مختلفة لتحقيق أهدافها، وغالباً ما تواجهها عند قيامها بتلك المهام بعض الانحرافات الإيجابية والسلبية، وذلك وفق الخطط الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف (المطيري، ٢٠١٢).

وتبرز أهمية الرقابة على القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة في أنها تمكنها من قياس مدى كفاءة الخطط المالية الموضوعة وكيفية تنفيذها كما أنها تعرض البدائل الأفضل لتحقيق الأهداف (الصحن، ٢٠٠٢). فالرقابة تمكن إدارة القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة من التعرف على مدى الانجاز والجودة في أداء الموظفين ومدى تحقيقهم للأهداف الموضوعة مسبقاً ولعل الإشراف والتسيب من أبرز نتائج غياب العنصر الرقابي (السيد، ٢٠٠٥).

إن الانحراف عن الأداء المخطط له قد يكون مقصوداً أو غير مقصود، لذلك لا بد من وجود نظام رقابي فعال يوجه القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة نحو تحقيق أهدافها ويساعدها في تنفيذ خططها وبرامجها المنشودة. وتبدو أهمية الرقابة من خلال عدم اقتصرها على متابعة التنفيذ وتشخيص الانحرافات بغية معالجتها بل تكشف عن صحة عملية التخطيط وما يتبعها من سياسات وإجراءات وعلى قدرة الخطة على تحقيق الأهداف المحددة (القريوتي، ٢٠١٢).

وهناك عوامل وتحديات كبيرة تواجه القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة وتجعل عملية الرقابة في غاية الأهمية ومنها: (حريم، ٢٠٠٦)

أ- عدم إمكانية المسائلة بدون عملية الرقابة: فمن خلال الرقابة يدرك العاملون في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة أدوارهم ومسؤوليتهم وما هو متوقع منهم وكيف سيتم تقييم الأداء وما هي معايير الأداء الفعال التي سوف تستخدم في عملية التقييم.

ب- سرعة التغيير: إن تغيير العوامل البيئية بسرعة متزايدة يتطلب عملية تقييم وإعادة تقييم مستمرة للخطط الإستراتيجية والتشغيلية.

ت- الميل نحو تطبيق اللامركزية: وهذا يُكسب الرقابة أهمية كبيرة للتأكد من أن الصلاحيات التي تم منحها استخدمت فيما هو مطلوب تحقيقه فقط.

وفي الكويت تكتسب رقابة وزارة المالية أهميتها من خلال قياس عمل الرقابة على التقيد بتنفيذ الموازنات ومدى الانحراف فيها.

٣-١-٢ أهداف الرقابة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة:

يشير القريوتي (٢٠١٢) إن الهدف الرئيسي للرقابة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة هي قياس الأداء من أجل التأكد من أن الأهداف الموضوعية قد تحققت، وإن الخطط التي وضعت موضع التنفيذ بالشكل الصحيح.

وتخدم الرقابة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة الأغراض التالية: (برنوطي، ٢٠٠٩)

أ- التأكد من تنفيذ ما قُدر: إذ إن الغرض الرئيس من الرقابة هو التأكد من تنفيذ ما تقرر مسبقاً.

ب- اكتشاف أخطاء في القرارات: إذ أنه ليس كل ما يُتخذ من قرارات يكون صحيحاً فقد يتخذ الأفراد قرارات خاطئة، فالرقابة السليمة تستطيع اكتشاف الأخطاء.

ت- اكتشاف اساءات التصرف التي قد تحصل: إذ إن الأفراد عرضة للخطأ وكذلك للإغراء فقد يصدر عن عامل أو موظف ما خطأ ما عن سوا أو عن عمد كالغش والسرقة والاختلاس وتسعى الرقابة إلى تقليل احتمالات حصول أمثال هذه التصرفات واكتشافها إن حصلت.

ث- المساعدة في التكيف والتنبيه إلى الحاجة إلى تغيير الخطط: حيث تحتاج الخطط أحياناً إلى تعديل لتلائم مع التغيرات الخارجية التي قد تحصل بعد وضع الخطة.

ويشير العامري والغالبي (٢٠١١) إلى أن أغراض الرقابة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة وتعطيها قدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية وتقليل تراكم الأخطاء والحد منها في كل المجالات، كذلك تساعد القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة في تخفيض التكاليف عن طريق تقليل التالف والوقت العاطل ومما سبق يتضح أن أهم أهداف الرقابة ما يلي: (العامري والغالبي، ٢٠١١)

١- التكيف مع التغيرات البيئية: في ظل العالم المتغير قد تحتاج المنظمات إلى تغيير خططها لتتكيف مع المتغيرات في بيئة العمل.

٢- تقليل تراكم الأخطاء: لأن الأخطاء الصغيرة قد لا تؤثر في المنظمة ولكن تراكمها يؤدي إلى حدث مشكلة كبيرة.

٣- المواكبة والانسجام مع التعقيد التنظيمي: في ظل التطور الحاصل والعلاقات المتشابكة لمنظمات الأعمال فإن الرقابة تساعد في ضبط سير العمل في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة مهما زاد حجمها.

٤- تخفيض التكاليف: من خلال ضبط عمليات الإنتاج ووضع معايير دقيقة للأداء ونسب التالف والوقت الضائع.

ويعتقد الباحث أن أهداف رقابة وزارة المالية هي اكتشاف الانحرافات في تنفيذ أعمال الموازنة في الوحدات الحكومية المختلفة، والبحث عن أسباب تلك الانحرافات وتطوير اساليب الرقابة منها عبر استخدام التقنيات الحديثة في عملية الرقابة والسعي نحو تبني معايير الرقابة الدولية وتدريب الكادر البشري سواء الكادر المراقب أو الجهات الخاضعة للرقابة في دولة الكويت.

٢-١-٤ أساليب الرقابة على القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة:

تتعدد طرق الرقابة على القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة وفيما يلي أهم هذه

الأنواع:

أولاً الرقابة الداخلية وتتمثل في ما يلي: (المنيف، ٢٠١٠)

١- الملاحظة الشخصية: وفيها يتم الاعتماد على الجولات الميدانية وملاحظات المسؤولين حول أداء وسلوك موظفيهم.

٢- الموازنات: وهناك العديد من الموازنات التي يمكن استعمالها كأدوات رقابية ومنها الموازنات التقديرية وموازنة الإيرادات والمصروفات والموازنات النقدية والموازنة الرأسمالية وموازنة الإنتاج والموارد والوقت.

أما الرقابة الداخلية في الكويت فتتم عبر التدقيق على كافة الأوراق المطلوبة والتقيد بالتعاميم الخاصة بعمليات الصرف والإيراد في الوحدات الخاضعة للرقابة.

ثانياً: الرقابة الخارجية:

ويقصد بها تلك الرقابة التي يعهد بها إلى هيئة مستقلة تتمتع ما يتمتع به القضاء من الاستقلال (الخطيب وشامية، ٢٠٠٧) ، وفي القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة تتمثل هذه الرقابة في الإجراءات القانونية والإدارية التي تهدف إلى التأكد من كفاءة وفاعلية الأداء المالي والإداري للمنظمات (الوادي وعزام، ٢٠٠٧) وهي تهدف إلى أيضاً ما يلي:

١- التأكد من احترام العاملين في الجهاز الحكومي للقوانين وعدم مخالفتهم لها.

٢- التأكد من أن صرف الاعتمادات المالية يتم وفقاً للخطة المقررة وفي أبواب الإنفاق المبينة.

٣- اكتشاف الأخطاء وحالات استغلال النفوذ من قبل بعض الموظفين.

ومن أهم أشكال هذه الرقابة ما يلي:

– الرقابة التشريعية وهي رقابة البرلمان أو من يقوم مقامه للتأكد من احترامها للقوانين وعدم التعسف في استعمال سلطاتها الممنوحة لتنفيذ القوانين.

– الرقابة القضائية: وتتمثل في حق السلطة القضائية في النظر في الشكاوي التي ترد لها بحق الموظفين المخالفين للقوانين واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها تصويب القرارات غير المشروعة (القريوتي، ٢٠١٢).

والرقابة الخارجية في دولة الكويت تتمثل في دور ديوان المحاسبة على العمليات المالية والتعاقدات في الوحدات الخاضعة للرقابة .

الرقابة حسب التنظيم:

وتصنف وفقاً للتنظيم إلى ثلاثة أنواع على النحو الآتي: (درة وجودة، ٢٠١٢)

١- الرقابة المفاجئة: وتعتمد على عنصر المفاجئة في الجولات الميدانية والتفتيشية التي يقوم بها المدير على الوحدات التنظيمية التابعة له، والهدف من هذه الرقابة هو الإطلاع على كيفية سير الأمور على أرض الواقع وعدم إعطاء الفرصة للموظفين لترتيب أوضاعهم. والرقابة المفاجئة في الكويت تتم عبر عمليات الكشف المفاجئ على التعاملات المالية للوحدات الخاضعة للرقابة.

٢- الرقابة الدورية: وتتم على فترات محددة مسبقاً كأن تكون كل شهر أو شهرين أو ثلاثة أو نص سنوية أو سنوية، ويذكر (نصر الله وآخرون، ٢٠٠٩) أن الرقابة الدورية تشير إلى النشاطات الرقابية المبرمجة مسبقاً والمحددة مواعيدها، وتتضمن الجولات التفتيشية الدورية وتقديم التقارير والقوائم المالية والإحصائية الدورية.

وفي الكويت هناك رقابة دورية تتمثل في إصدار تقارير شهرية ورب سنوية ونصف سنوية وسنوية من قبل الرقابة المالية على الأداء المالي للوحدات الخاضعة للرقابة.

٣- الرقابة المستمرة: وفقاً لهذا النوع من الرقابة فإن الجهة التي يتم الرقابة عليها تخضع للرقابة بشكل دائم ففي كثير من القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة يكون هناك غرفة مراقبة وظيفتها الرقابة اليومية على أعمال القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة (درة وجودة، ٢٠١٢).

وفي الكويت هناك رقابة مستمرة تتمثل في دور أقسام التدقيق الداخلي في الوحدات الخاضعة للرقابة. ويشير Beasnt (2005) إلى وجود ثلاثة أنظمة للرقابة مطلوبة من أجل رقابة فعالة وكفؤة وهي:

أ- الرقابة الإستراتيجية (المستويات العليا): وتتمثل مهمة الإدارة العليا الأساسية في قيادة المنظمة نحو النمو والنجاح.

ب- الرقابة الإدارية (المستويات الوسطى) والمسؤولية في هذا النوع تكون في الغالب على عاتق الإدارة الوسطى أي رؤساء الأقسام ومساعدتهم.

ت- الرقابة التنفيذية (المستويات الدنيا) : والأداء الرئيسية لتحقيق أغراض هذه الرقابة تتمثل في رقابة التكاليف، وتعرف رقابة التكاليف بأنها تقدير مسبق لمقدار التكاليف تحت ظروف عمل معينة.

١-٥ خصائص نظام الرقابة الحكومي الفعال:

إن إجراءات الرقابة على أداء القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة تختلف من جهة حكومية إلى أخرى، ولذا يتعين تطويع النظام الرقابي بحيث يكون ملائماً لطبيعة النشاط الذي تقوم به القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة ، وبشكل عام فإن هناك خصائص عامة لا بد أن يتمتع بها أي نظام رقابي فعال: (Druker, 2005) :

١- يجب أن يتناسب ويتلائم نظام الرقابة الفعال مع طبيعة نشاط القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة وحجمها وظروف العمل فيها.

٢- يجب أن يتميز نظام الرقابة بالسهولة والوضوح والبساطة في الهدف والأسلوب والمعيير وفي نظام التبليغ عن الانحرافات أو الخلل عند اكتشافه وأن يكون من أهم أسس نظام الرقابة على الأداء في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة.

٣- ينبغي أن يتمتع نظام الرقابة بالمرونة، وأن تكون الوسائل الرقابية المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل حسب ظروف العمل.

٤- يجب أن تكون الرقابة في الوقت المناسب والمحدد.

٥- يجب أن يكون القصد من الرقابة ايجابيا بحيث يشمل تحديد الأخطاء وتصحيحها ومنع تكرارها مستقبلا.

ويضيف الغماري (٢٠٠٩) أن من خصائص الرقابة أيضا

١. الوضوح: وتتمثل في ضرورة أن تكون الوسائل الرقابية واضحة وصريحة ومفهومة لجميع العاملين في المنشأة.

٢. استخدام أفضل الكفاءات البشرية وتوفير كافة مستلزمات نجاحها في عملها من دورات وتوفير أدوات تكنولوجية حديثة، وذلك على النحو الآتي:

٢-١-٥-١-١ تدريب وتطوير العنصر البشري:

يبقى العاملون في مجال الرقابة بحاجة مستمرة إلى التدريب واكتساب الخبرة، بخلاف غيرها من المؤسسات التي تتصف أغلب أعمالها بالروتينية وعدم التغيير إلا في حدود ضيقة، ولذلك فإن الأجهزة العليا للرقابة لابد أن تطور أعمالها مع أي تطور يحدث بأي مؤسسة حتى تستطيع مواكبة تلك الأعمال، وان يمتاز فرق التفتيش والرقابة بها بكفاءة أعلى من كفاءة موظفي الجهات الخاضعة للرقابة. (الغماري، ٢٠٠٩)

ويوجد تشابه بين عمل المراجعين في مكاتب المراجعة، وموظفي الأجهزة العليا للرقابة من حيث شروط مزاوله المهنة، فمهنة تدقيق الحسابات تتطلب ضرورة اكتساب الممارس للعمل العديد من المتطلبات الضرورية التي تساعده في القيام بأعماله على أكمل وجه، ومنها حصوله على شهادة علمية معترف بها في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، كما يجب عليه أن يخضع للتدريب فترة من الزمن في أحد مكاتب المراجعة، كما تشترط بعض القوانين التي تنظم مهنة التدقيق مثل القوانين في مصر وفلسطين فيمن يرغب في ممارسة مهنة مراجعة الحسابات أن يتقدم لامتحانات التأهيل المهني للحصول علي لقب مراجع حسابات

قانوني في حالة نجاحه، كما تشترط أغلب مكاتب المراجعة على من يعمل لديها أن يقوم بعمل العديد من الدورات سواء قبل بدء العمل لديها أو خلال فترة عمله حتى يكتسب مزيداً من الخبرة وحتى يواكب التطورات التي تحدث في مجال عمله (ياغي، ٢٠١٠).

ويتطلب تنفيذ عملية التدريب واكتساب الخبرة عدة متطلبات لتحقيق الهدف المرجو منها، وفي ذلك فقد حدد (الحسني والخرابشة، ٢٠٠٠، ص ٢٧) بعض المستلزمات الضرورية التي لابد من إتباعها للقيام بتدريب الموظفين، وحصولهم على الخبرات الضرورية لتطوير العمل الرقابي وذلك على النحو الآتي:

- ١- توفير الاعتمادات المالية المناسبة.
- ٢- وجود وحدة متخصصة بشئون التدريب داخل الجهاز تشرف على عملية التدريب من ناحية التخطيط والممارسة.
- ٣- الاهتمام بوضع خطة سنوية للتدريب تتضمن برامج التدريب التي تغطي الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة لحاجة الجهاز، والتي ينوي إجرائها لموظفيه خلال الفترة.
- ٤- التركيز على التدريب أثناء العمل باعتباره إحدى الدعائم الأساسية في إعداد وتأهيل عناصر فنية قادرة على ممارسة العمل الرقابي بكفاءة تامة، خاصة وأن هذه الأجهزة تعتبر المصدر الأساسي لإكساب المتدربين خبرات وقدرات ممتازة في العمل الرقابي.
- ٥- إقامة الحلقات واللقاءات العلمية والندوات المتخصصة التي تؤدي إلى تحسين مستوى العمل الرقابي.
- ٦- وضع النظم الكفيلة بأن تكون عملية التدريب مستمرة طوال مدة خدمة الموظف .
- ٧- تقويم نتائج الدورات التدريبية، بكثير من الدقة والموضوعية، ومردودها على المتدرب من جهة وعلى أداء العمل الرقابي من جهة أخرى وتعديل البرامج التدريبية حسب الحاجة لتحسين مستواها.

٨- ربط نظام الترقية والترفيه، وشغل الوظائف العليا ونظام الإيفاد للدراسات العليا والحصول على درجات علمية إضافية باجتياز دورات تدريبية متخصصة بنجاح، أو الاشتراك في حلقات دراسية متخصصة وإعداد أبحاث أو موضوعات رقابية مفيدة.

٩- الاهتمام بالمادة العلمية التي تقدم للمتدربين مع ضرورة مواكبتها لأحداث التطورات في مختلف المجالات.

١٠- الاهتمام باختيار أفضل الكفاءات وأكثرها تطورا وأكثرها إيمانا وإخلاصا.

وبالتالي فإن وضع وتنفيذ خطط تدريبية تأخذ في الاعتبار العوامل السابقة سيساهم في بناء جهاز وظيفي فني معد إعدادا مهنيا وعلميا، ومدربا تدريبيا جيدا يكون قادرا على ممارسة أعماله بكفاءة وفاعلية عالية. وتقييم وزارة المالية الكويتية عن طريق إدارة التدريب عدة دورات منتظمة ودورية لرفع مستوى وكفائية عمل المراقبين الماليين ومنها:

١- تأهيل رؤساء الحسابات

٢- أساليب التدقيق والرقابة

٣- الجوانب المالية والمحاسبية والرقابة على المناقصات الحكومية

٤- أساليب وطرق الرقابة على الموازنة

٥- الأنظمة المالية المتكاملة (IFS(Integrated Financial Systems)- للموازنة والارتباطات / للحسابات.

٦- علاقة المؤسسات الحكومية والمستقلة بالأجهزة الرقابية في الدولة

٧- طرق حصر الشركات ومدى خضوعها لقانون الضريبة - العمليات المقابلة - الأوفست

٨- المهارات المتكاملة للرقابة والمراجعة الداخلية.

٩- برنامج دراسة المشاريع (B.O.T (Built, Operate, Transfer) : وهو أسلوب في خصخصة المشاريع ويتمثل هذا الأسلوب في تعاقد الدولة مع إحدى الشركات الخاصة لتطوير مشروع عمراني ما حيث تتكفل الشركة بتصميم وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة، وتتقاضى الدولة خلال هذه السنوات رسوم حق الانتفاع من الأراضي التي يقيم عليها المشروع

. وبعد انقضاء مدة العقد يبرم عقد جديد مع ذات المستثمر أو مع مستثمر جديد على أساس المشاركة بالأرباح Profit Sharing ويستمر المستثمر بإدارة المشروع (بلدية الكويت، ٢٠١٣). بالإضافة إلى الدورات الخارجية العربية والمؤتمرات العالمية التي تختص بعمل الرقابة المالية.

٢-٥-١-٢ استخدام التكنولوجيا في الرقابة:

أدت الثورة الصناعية إلى اكتشاف وسائل تكنولوجية حديثة، وأخذت المؤسسات بهذه الوسائل بهدف تطوير أدائها وإنجاز الأعمال الموكلة إليها بأقل جهد وبأفضل جودة، ففي مجال الأعمال المالية أدى استخدام الحواسيب، وشبكات الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والبرامج المحاسبية إلى تخفيض التكاليف، وإنجاز الأعمال بأكثر سرعة ودقة.

وفي مجال العمل الرقابي أيضا فقد زادت الحاجة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وخاصة في مراقبة الأعمال المالية التي أصبحت الآن تؤدي بطرق قصيرة جداً، بعد أن كانت تمر بطرق عدة وتأخذ الوقت الطويل في إنجازها، وعلى سبيل المثال فإن الوصول إلى تقرير مالي في الأعمال اليدوية يأخذ مراحل تبدأ بتسجيل القيد في دفتر خاص، ثم إلى ترحيله في دفاتر أخرى، ومن ثم عمل بعض الإجراءات الخاصة للوصول إلى التقرير المطلوب، أما بعد ظهور البرامج المحاسبية الحديثة، فقد تلاشى ظهور كل هذه المراحل، وانحصرت في مراحل محددة، أهمها التسجيل، ومن ثم يقوم البرنامج بعمل الكثير من العمليات لإعطاء التقرير المطلوب في أقصر وقت، وأعلى دقة، كما أن حاجة العمل الرقابي إلى استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني قد ظهرت، خاصة في متابعة التطورات الرقابية في العالم والتمثلة في الندوات والمحاضرات التي تهتم الأجهزة الرقابية العليا، حيث اهتمت أجهزة الرقابة العليا في الدول العربية بذلك الموضوع، ومنها على سبيل المثال المؤتمر الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة ٧-١٠/٥/٢٠٠٦ باسم " دور التقنيات الحديثة في الكشف عن الغش والفساد " والذي نظمه الجهاز المركزي للمحاسبات بالتعاون مع الأمانة العامة للأجهزة العليا للرقابة والذي كان من أهم توصياته ما يلي: (الجهاز المركزي المصري للمحاسبات، ٢٠٠٦، ص ٨)

— وضع إستراتيجية لتأهيل الموارد البشرية في مجال استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة في مكافحة الغش والفساد.

- السعي لسن وتطوير الأنظمة والتعليمات والقوانين الخاصة بمقاومة الغش والفساد.
 - توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز شمولية أنظمة الضبط الداخلي.
 - تطوير الإرشادات والأدلة الرقابية في ظل تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي.
 - تبادل الخبرات والبرامج المستخدمة بين الأجهزة العليا للرقابة في مجال الكشف عن الغش والفساد.
 - تزويد الأجهزة العليا للرقابة المالية بنظم الحماية المختلفة للبرامج وبوسائل منع اختراق الأنظمة.
 - إنشاء آلية تتيح التنسيق والتعاون بين الأجهزة المتعددة للرقابة المختلفة داخل الدولة الواحدة.
- وتأكيداً على ما سبق فقد أصبحت الحاجة ملحة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لدى الأجهزة العليا للرقابة، لتسهيل إجراءات العمل الرقابي والحصول على أدلة الإثبات الكافية والمقنعة لضبط الأداء المالي والإداري لدى الجهات الخاضعة للرقابة والحد من حالات الرشوة والفساد والاستيلاء على الممتلكات العامة، وفيما يلي توضيح لوسائل استخدام التكنولوجيا الحديثة في تدعيم العمل الرقابي: (أبو هذاف، ٢٠٠٦، ص ١٠٦)
- أولاً: دور الوسائل التكنولوجية في دعم العمل الرقابي:
- نظراً للمهام الملقاة على عاتق أجهزة الرقابة، فإن العمل الرقابي بحاجة إلى استخدام للتكنولوجيا الحديثة في الكثير من الأمور، والتي لا غنى عنها في تأدية مهامه، وسرعة إنجازها، وفيما يلي بعض المهام التي يُعتقد أن لها حاجة ماسة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لإنجازها: (عيد، ٢٠١٢)
- استخدام الانترنت، والإطلاع على المواقع الرقابية، سواء الدولية منها أو العربية، ودراسة أي جديد يحدث بها لإمكانية الاستفادة منها.
 - متابعة المؤسسات الحكومية عن طريق الإطلاع على حسابات "موازنات" الدولة أولاً بأول، ودراسة أي تغيير بها لمعرفة الانحرافات التي قد تحدث.
 - حفظ المعلومات الخاصة بالإعمال الرقابية، والتي أهمها التقارير الرقابية.

• استخدام برامج المراجعة لتسهيل عمليات المراجعة على الحسابات الحكومية، وإنجازها في أقصى سرعة ممكنة.

• إعداد مكتبة الكترونية لحفظ القوانين والتعليمات الصادرة عن أجهزة الرقابة، أو الصادرة عن المؤسسات الخاضعة لها، وأي تعليمات أخرى، وسهولة استرجاعها وقت الحاجة.

ثانياً: التكنولوجيا الحديثة وأدلة الإثبات:

تعتبر الوسائل التكنولوجية الحديثة وسيلة مهمة لإمكانية الحصول على أدلة الإثبات المطلوبة، عن طريق استخدامها كأحد الدعائم الضرورية لتنفيذ العمليات الرقابية.

وتتمثل أدلة الإثبات في حصول المراقب على قرينة أو دليل في شكل مستند، أو أسلوب، أو إجراء، أو بعض المعلومات التي تؤثر في فكر المراقب، وتقنعه بكتابة ملاحظاته، وتتعدد الأدلة المطلوبة لحصول المراقب على قرينه أو دليل، لتشمل الأدلة المستندية، والأدلة التحليلية والأدلة المادية والأدلة التي يحصل عليها من الغير، ومن هذه الأدلة ما يلي: (كنجو ووهبي ، ٢٠١١)

أ- الأدلة المستندية : وتتضمن الدفاتر والسجلات، وأوامر اعتماد المدفوعات والفواتير ، وهذه جميعا يمكن أن تصمم ضمن برامج محاسبية، أو برامج أخرى على الحاسب الآلي، والتي تساعد المراقبين في تأدية أعمالهم الرقابية بكل سهولة ويسر مع الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الدفترية.

ب- الأدلة التحليلية: وتتضمن المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المراجعة التحليلية، وهذه تحتاج إلى برامج تقنية خاصة تساعد في إجراء بعض المقارنات، وبعض التحليلات الضرورية التي يحتاج إليها المراقب كدليل إثبات، في ظل الاعتماد فيه على التقنيات الحديثة التي تزود المراقبين بمجموعة جديدة من التقنيات للقيام بأعمالهم، والتي ظهرت بشكل ملحوظ بعد العام ١٩٨٢ م، حيث ظهرت أدوات وتقنيات التدقيق المحوسبة كوسيلة قوية من وسائل الرقابة والتدقيق، والتي تعتبر التقنيات التحليلية من أهمها وأكثرها استخداما من قبل المراقبين.

وبهذا يتضح الدور المهم للتكنولوجيا الحديثة في تدعيم أدلة الإثبات، وخاصة فيما يتعلق بالتقنيات التحليلية والتي تساعد في الحصول على الأدلة المطلوبة بالسرعة الممكنة، وفي الوقت المحدد لها، بعكس ما قد يحدث عند استخدام الأساليب التقليدية للحصول على تلك الأدلة، حيث يصعب إنجاز الأعمال إلا بعد أوقات طويلة، وبتكاليف مرتفعة، وفي الوقت الذي قد تصبح فيه الأدلة غير ذات جدوى.

وفي الكويت يتم استخدام التكنولوجيا في وزارة المالية في المهام الرقابية في مجال مراقبة العمليات المالية من خلال برنامج (IFS) Integrated Financial Systems الأنظمة المالية المتكاملة ومن خلال تطبيق نظام أوراكل لقواعد البيانات بشكل مبدئي.

٢-٢ المبحث الثاني الموازنة العامة

تعتبر الإدارة المالية الحكومية أحد فروع الإدارة العام وتتولى مسؤولية توفير وتدير الأموال اللازمة لقيام الدولة بالخدمات والأعمال الواردة في خطتها، وتهدف إلى تحقيق حسن استخدام الأموال وبما يكفل تقليل الإسراف وتقديم الخدمات المنشودة للمواطنين بأقل تكلفة ممكنة، وأحسن مستوى (ياغي، ٢٠١١). وينتج عن ذلك أن الظاهرة المالية تتكون من العناصر الرئيسية الثلاثة التالية: (فهود، ٢٠٠٣)

١- النفقات العامة: وهي المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها من أجل توفير الحاجة العامة للمواطنين وتشمل هذه النفقات ما يصرّف على شؤون الدفاع والأمن وإقامة العدل وعلى التعلم والشؤون الصحية والاجتماعية وتنفيذ المشاريع الإنمائية

٢- الإيرادات العامة: وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها، ويكون مصدر هذه الأموال من دخول الأفراد أو ثرواتهم كالضرائب والقروض العامة، أو ناتجا عن النشاط الاقتصادي المباشر للدولة كإيراد ممتلكاتها ومنشآتها الاقتصادية، وقد أصبحت الإيرادات العامة في العصر الحالي تشمل إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم والقروض الداخلية والخارجية والإصدار النقدي الجديد والإعانات الداخلية والخارجية والتعويضات والغرامات الجزائية.

٣- الموازنة العامة:

وهي الخطة المالية التي تقوم بموجبها الدولة بتوزيع إيراداتها المتوقعة على نفقاتها المتوقعة خلال فترة معينة من الزمن وتحدد هذه الفترة غالباً بسنة مالية وتحتوي الموازنة على جداول الإيرادات وجداول النفقات كما تتضمن جداول الوظائف والمراتب والمصالح الحكومية .

تعتبر الموازنة أداة الحكومة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تمثل الركيزة الأساسية لنظام المحاسبة الحكومية والاجتماعية حيث يتم الموازنة العامة للدولة ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتم تقسيم الخطة العامة للتنمية إلى خطط سنوية وتفصيلية يتم ترجمتها في شكل موازنة سنوية تمثل برنامج العمل للقطاعات المختلفة وتحدد مسؤولياتها عن تنفيذ خطة التنمية (فرهود، ٢٠٠٣).

وعلى المستوى التطبيقي فإن قانون الموازنة العامة في الكويت عرفها بأنها أداة السياسة المالية للدولة، وتتضمن بيان الإيرادات المقدر تحصيلها، والمصروفات المقدر إنفاقها للحكومة خلال سنة مالية معينة، وبما يحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي، من خلال التخصيص العادل للموارد الوطنية ليتم استغلالها بكل كفاءة وفعالية (مرسوم رقم ٣٩) لسنة ٢٠٠٢ في شأن قانون الميزانية العامة).

وإن الموازنة بالنسبة للسلطة التشريعية هي أداة التوجيه والرقابة على الإدارة التنفيذية للتحقيق من أن الاعتمادات المخصصة قد استخدمت في الأغراض المحددة لها بما يحقق طموحات الفئات المختلفة لأفراد الشعب، وينظر الإداري للموازنة على أنها مقياس للأداء الفعلي ووسيلة للرقابة الداخلية على الأعمال الجاري تنفيذها وتجسيد للخطط المستقبلية.

٢-٢-١ أسس تبويب الموازنة الحكومية:

إن الموازنة تعتبر المحور الأساسي للمحاسبة عن الأموال الحكومية وتنعكس هذه الأهمية في أن تحقيق الأهداف المرغوبة من الموازنة يستلزم أن تكون بياناتها قابلة للمقارنة سواء مع السجلات المحاسبية أم مع التقارير المالية، وهذا بدوره يتطلب تبويب السجلات والتقارير بالطريقة نفسها المستخدمة في تبويب الموازنة، ومن ثم يمكن القول بأي أي دعوة لتطوير أي نظام محاسبي حكومي يجب أن تبدأ بالموازنة، باعتبارها المحدد الأول لشكل ومضمون السجلات والتقارير، ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الأهداف المرغوبة من الموازنة تعتبر أساس التبويب الممكن استخدامه، ومن ثم فإن تبني هدف معين يستلزم استخدام أسلوب تبويب معين، ويعنى ذلك ضمنا أنه كلما تعددت الأهداف المرغوبة من الموازنة تعددت أشكال التبويب الواجب استخدامها.

٢-٢-٢ تبويب الإيرادات:

إن المحاسبة عن الإيرادات تتم على مستوى المال، وذلك عندما تقوم التنظيمات الحكومية بتحصيل الإيرادات فهي لا تحصلها لحسابها وإنما تحصلها لحساب المال، ومن ناحية أخرى أنه على مستوى الأموال الحكومية لا توجد ثمة علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات، فالنفقات لا تسهم في خلق الإيراد، وإنما تحقق الإيرادات من مصادر سيادية بنص القانون.

وإن هذا كان سببا في بساطة أسس تبويب الإيرادات فهي تبويب وفق لنوع المال والمصدر. وهذا وتعرف الإيرادات في مجال المحاسبة عن الأموال الحكومية بأنها (الزيادة في الموارد المالية للمال بخلاف التحويلات الداخلية والمحصل من القروض). وتعرف بالإيراد وفقا لأساس الاستحقاق إذا أمكن التنبؤ بقياسه بدرجة معقولة من الدقة، وإذا لم يتوفر هذا الشرط تتم المحاسبة عن الإيرادات وفقا للأساس النقدي الذي يتم فيه الاعتراف بالإيرادات والمصاريف المحصلة والمدفوعة خلال الفترة المالية التي حصلت بها، ومن مزاياه سهولة التطبيق، ومن عيوبه أنه لا يمكن إجراء مقارنة بين السنوات المالية بسبب تداخل إيراداتها ومصروفاتها (البحر، والحميدي، ٢٠٠٢).

الباب الرابع: الضرائب والرسوم على السلع والخدمات: يتضمن هذا الباب المحصل من رسوم الامتياز، والرسوم المستحقة على طلبات الترخيص التجارية ورسوم الإشراف والرقابة التي تفرض على شركات التأمين، ورسوم قيد وتسجيل شركات الأشخاص والأموال، ويتضمن هذا الباب أيضا الرسوم المحصلة من طلبات الترخيص الصناعية ورسوم تجديد إصدار الرخص التجارية، ورسوم الدمغة عن الذهب .

الباب الخامس: الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية: يتضمن هذا الباب الإيرادات الناتجة عن الضرائب والرسوم الجمركية وكذلك رسوم الأرضية ورسوم المانيست ورسوم الشهادات التي تمنح للمستوردين .

الباب السادس: إيرادات الخدمات: يتضمن هذا الباب الإيرادات الناتجة عن تأدية خدمات بمقابل نقدي أو بواسطة الطوابع المالية. على سبيل المثال رسوم الأمن والعدالة والمزايا التعليمية والثقافية والخدمات الصحية وخدمات الإسكان والمرافق وخدمات النقل والمواصلات وإيرادات الطوابع المالية .

الباب السابع: الإيرادات والرسوم المتنوعة: يتضمن هذا الباب الإيرادات والرسوم المتنوعة التي لم تندرج ضمن الأبواب الأخرى. منها على سبيل المثال المتحصلات من بيع وثائق المناقصات ورسوم دخول حديقة الحيوان والمحصل من الغرامات والجزاءات من قبل الجهات الحكومية على الغير أو المحصلة عن جزاءات عقابية على موظفي الدولة.

الباب الثامن : الإيرادات الرأسمالية: ويتضمن هذا الباب المحصل من بيع الأراضي والعقارات المملوكة للدولة والأقساط المحصلة من أصحاب بيوت ذوي الدخل المحدود .

٣-٢-٢ تبويب النفقات:

يعتبر التبويب المتعدد لنفقات الأموال الحكومية من المظاهر الهامة والأمور الحيوية، فكلا تعددت أساليب التبويب كلما تهيأت الفرصة لتجميع وتحليل البيانات بطرق مختلفة ولأغراض متباينة، وقد تتعدى بعض الأساليب نطاق المال أو التنظيمات مما يوفر بيانات تلاءم المسائلة المحاسبية عن الأموال، وتحقق في الوقت نفسه المسائلة المحاسبية عن العمليات، ومثل هذه البيانات تفيد في تقويم الأداء وفي إعداد التقارير المالية، وتسمح أيضا بالمقارنة بين التنظيمات الحكومية وبعضها البعض(البحر، والحميدي، ٢٠٠٢).

٢-٣-١ التبويب الموضوعي للنفقات العامة

تقسم النفقات العامة في موازنة دولة الكويت إلى خمسة أبواب رئيسية وفق التبويب الموضوعي

الذي يحقق المسائلة المحاسبية عن الأموال هي:

الباب الأول: المرتبات

الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمات.

الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات

الباب الرابع: المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة.

الباب الخامس: المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية (وزارة المالية الكويتية، 2012).

٢-٣-٢ التبويب الإداري للنفقات العامة في الكويت

ويحقق هذا التبويب الفوائد التالية:

أ- سهولة إعداد تقديرات المصروفات لكل وزارة أو إدارة على حدة

ب- تحديد مسئولية كل وزارة أو إدارة عن تنفيذ ميزانيتها.

ت- سهولة تتبع التغيرات التي تطرأ على مصروفات كل وزارة أو إدارة وذلك بمقارنة المصروفات خلال

عدة سنوات (وزارة المالية الكويتية، 2012).

٣-٢ المبحث الثالث الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الكويت:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل دورة الموازنة فهي التي تبين مدى سلامة تنفيذ الموازنة ودقة أرقامها

التقديرية ومدى تطابق تنفيذ الموازنة مع السياسة المرسومة (درويش وتكلا، ٢٠٠٩). وبوجه عام فإن الرقابة

تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية: (الشباني، ٢٠٠٢)

١- التأكد من أن أموال الدولة تصرف وفقاً لخطة الدولة المقررة، وفي الحدود المرسومة لها وإن

الاعتمادات المالية تنفق فيما خصصت من أجله.

٢- اكتشاف الأخطاء وسوء التصرف وحالات الانحراف.

٣- تخفيض تكاليف العمل الحكومي والحد من الإسراف وضبط النفقات في المجالات غير الحيوية.
وتهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى التأكد من سلامة وصحة العمليات من الناحية المستندية والحسابية والتحقق من التزام القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة بالاعتمادات المدرجة في الموازنة وبالتعليمات واللوائح المالية والإدارية. كما تهدف الرقابة المالية أيضاً إلى مراجعة وتقييم النتائج للتعرف على مستوى أداء القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة لتحقيق الأهداف المحددة لها في ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٢-١ أنواع الرقابة على الموازنة:

يمكن أن تنقسم الرقابة على الموازنة إلى ما يلي: (ياغي، ٢٠١١)

أ- الرقابة السابقة على الصرف: وتهدف إلى التدقيق في المعاملات المالية قبل تنفيذها للحيلولة دون ارتكاب مخالفات.

ب- الرقابة اللاحقة على الصرف: من خلال تدقيق المعاملات المالية بعد إتمام عمليات تنفيذ الموازنة، وتهدف إلى اكتشاف المخالفات المالية التي وقعت، ومعاينة مرتكبي هذه المخالفات. ولا تقتصر هذه الرقابة على مراقبة النفقات ولكنها تشمل أيضاً الإيرادات للتأكد من أنها قد تم تحصيلها وفقاً للقوانين والأنظمة.

ج- الرقابة الإدارية: ويقصد بها التحقق من أن ما تم ويتم يطابق الخطة المقررة والتعليمات الصادرة لما أريد إتمامه ويقوم بهذه الرقابة ويتولاها عادةً الوزراء ومن هم في حكمهم في كل وزارة أو مصلحة حكومية، ومن الأعمال التي يتم مراقبتها هنا واردات الدولة مثل (جباية الأموال) والإنفاق.

٣-٢-٢ مستويات تنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت

تتم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت على أربعة مستويات هي:

أولاً: رقابة الإدارة المختصة: وهي رقابة مسبقة عن طريق أقسام المراجعة والتفتيش بكل وزارة أو إدارة من خلال أنظمة الربط الداخلي وعمليات المراجعة وتطبيق اللوائح والتعليمات ومعاونة السجلات والدفاتر المحاسبية.

ثانيا: رقابة وزارة المالية: وتعتبر رقابة داخلية سابقة ولاحقة عن طريق المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات بالوزارات وكذلك عن طريق مندوبي وزارة المالية الذين يراقبون ويتابعون تنفيذ الموازنة في القطاعات الحكومية والهيئات المستقلة والملحقة المختلفة (البحر والحميدي، ٢٠٠٢)

وتتم رقابة وزارة المالية من خلال:

أ- تحديد شكل السجلات والأوراق اللازمة للمعاملات المالية، ويحدد وزير المالية لأوضاع والشروط التي تتبع في الصرف والتحصيل وغير ذلك من الإجراءات المحاسبية كما ينظم طرق تدقيق الحسابات العامة ومراجعتها.

ب- يحدد وزير المالية نظم وطرق العمل والاختصاصات والمسئوليات لمختلف عمليات التخزين وتحديد كافة السجلات والأوراق المستخدمة في تلك العمليات.

ت- المراجعة والتحقق من مدى التزام الجهات الحكومية بتنفيذ القوانين والقرارات والتعاميم والقواعد المالية.

ث- المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات التابعين لوزارة المالية ويمارسون عمل الرقابة داخل الجهات الحكومية، وفيما يلي أهم اختصاصاتهم:

١- الرقابة على تنفيذ موازنة الجهة بما يتعلق بالإيرادات ومصروفات ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.

٢- التأكد من سابقة الارتباط وذلك لمنع حدوث أي تجاوز في الصرف عن اعتمادات الموازنة وإعداد التقارير اللازمة عن الارتباطات غير المسددة وتوضيح أسباب ذلك.

٣- التأكد من توقيع الشروط الجزائية على الموردين والمقاولين في حالة مخالفتهم لشروط العقد.

٤- التوقيع على استمارات الصرف والقيود والتوريد بعد مراجعتها، مع كافة المستندات المؤيدة لها.

٥- التأكد من تحصيل وتوريد الإيرادات وفقاً للقوانين والتعليمات المالية.

٦- مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من انتظام القيد فيها.

٧- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية ومدة كفاءتها لإحكام الرقابة على العمليات المالية (البحر، والحميدي، ٢٠٠٢).

ثالثاً : رقابة مجلس الأمة: رقابة مجلس الأمة رقابة خارجية وذلك من خلال ما يلي:

١- اعتماد مشروع الموازنة وتحديد الاعتمادات المخصصة لكل جهة حكومية.
٢- ضرورة موافقة مجلس الأمة على نقل الاعتمادات من باب لآخر والموافقة على الاعتمادات الإضافية.

٣- اعتماد الحساب الختامي

٤- مناقشة الوزراء (البحر، والحميدي، ٢٠٠٢).

رابعاً: رقابة ديوان المحاسبة:

تعتبر رقابة ديوان المحاسبة رقابة خارجية، إن ديوان المحاسبة الكويتي جهاز فني مستقل ومحاييد تعتمد عليه السلطة التشريعية في تحقيق الرقابة على أعمال الجهاز الحكومي، ويقوم الديوان بأعمال الرقابة اللاحقة إلا في بعض الأحيان الاستثنائية فإنه يقوم بأعمال الرقابة السابقة، ويعتمد الديوان في عمله على مندوبين في جميع الجهات الحكومية، ويقوم الديوان بأعمال الرقابة التالية:

- ١- مراجعة جميع حسابات الوزارات والإيرادات والتأكد من تطبيق القوانين.
- ٢- التفتيش على المخازن وكافة العُهد والمستودعات.
- ٣- الكشف عن حوادث الإهمال والاختلاس والمخالفات المالية.
- ٤- مراجعة السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية
- ٥- مراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية.
- ٦- مراجعة مسبقة على الصرف في حالات المناقصات التي تزيد على مبلغ مائة ألف دينار كويتي (البحر، والحميدي، ٢٠٠٢).

٢-٤ الدراسات السابقة

٢-٤-١ الدراسات باللغة العربية

أبو دلبوح (٢٠٠٦) "اثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أجهزة الرقابة المالية في الأردن على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة والتعريف بأهمية أجهزة الرقابة المالية في رقابة الأداء المالي على المؤسسات العامة المستقلة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداتين لجمع البيانات الأولى لجمع البيانات الثانوية، والثانية لجمع البيانات الأولية من خلال عمل استبانة وزعت على عينة عشوائية من العاملين في الأقسام المالية ووحدات الرقابة الداخلية للمؤسسات العامة المستقلة والقائمين بالرقابة على تلك المؤسسات لدى جهات الرقابة المالية الحكومية، حيث بلغت العينة (٢٤٠) موظفاً. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه تؤثر التشريعات الملائمة تأثير إيجابيا على الأداء المالي في الأقسام المالية للمؤسسات العامة المستقلة، كما توصلت إلى أنه تؤثر الكوادر الوظيفية ومدى تأهيل تلك الكوادر إيجاباً على الأداء المالي في الأقسام المالية في المؤسسات العامة المستقلة، بالإضافة إلى أن فاعلية الرقابة المالية تؤثر إيجابياً على مدى قدرة المؤسسات المالية في تقليل الانحرافات للنفقات الجارية الفعلية عن المقدرة في الموازنة وتحقيق ترشيد في الأنفاق، كما وجدت الدراسة أن مستوى الرقابة المالية الخارجية يؤثر وبنفس الاتجاه على الأداء المالي مقاساً بمدى وجود وحدة مختصة للرقابة الداخلية وتوفر المظاهر المختلفة للرقابة الداخلية والتقييم والمراجعة الدورية، وأن الرقابة المالية الدورية الخارجية ونتائج عمل الرقابة المالية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة مقاساً بالالتزام بالأنظمة والمخرجات المحاسبية الملائمة، بالإضافة إلى أن الأداء المالي في المؤسسات العامة المستقلة يتأثر وبنفس الاتجاه بمستوى الرقابة المالية الخارجية المنوطة بالجهات الحكومية. وبناءً على النتائج السابقة فإن الدراسة أوصت بتحسين التشريعات التي تحكم عمل الجهات الرقابية الخارجية وكذلك التشريعات الرقابية التي تحكم العمليات المالية وتنظيم إجراءاتها في المؤسسات العامة المستقلة،

كما توصي بالعمل على توفير الكوادر المناسبة للقيام بمهام الرقابة المالية للجهات الرقابية المالية الخارجية والأقسام المالية ووحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة المستقلة. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في إثراء معرفته العلمية حول موضوع الرقابة المالية في القطاع الحكومي وفي مقارنة نتائجها مع الدراسة الحالية.

(المقرن، ٢٠٠٧) تصميم أنظمة الرقابة الداخلية للقطاع الحكومي السعودي دراسة تحليلية وصفية. هدفت هذه الدراسة إلى تصميم أنظمة للرقابة الداخلية للقطاع الحكومي السعودي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على المسؤولين عن تصميم أنظمة الرقابة في المؤسسات الحكومية البالغ عددهم (١٦٠) موظفاً، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي أنه لا يوجد نظام للرقابة الداخلية في المملكة العربية السعودية بمفهومه العلمي والمهني والموجود فقط بعض الإجراءات الرقابية بالإضافة إلى بعض الأنظمة والتي لا تدخل ضمن مفهوم نظام الرقابة الداخلية، كما خلصت النتائج أن العمليات والدفاتر المحاسبية المطبقة في الوزارات الحكومية بالمملكة العربية السعودية لا توفر معلومات عن البرامج والأنشطة التي يتم إنجازها كما بينت النتائج صعوبة قياس الأداء الحكومي وذلك راجع إلى طبيعة النشاطات والعمل الحكومي وفي الختام أوصى الباحث أن يتم إصدار أنظمة رقابة داخلية مبنية على أساس علمي ومهني كما أوصى بضرورة إصدار معايير للرقابة الداخلية الحكومية بالتنسيق مع وزارة المالية و ديوان المراقبة العامة و الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ويتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء على أن يتم تقييمها بشكل دوري واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تصميم الاستبانة التي أعدت لأغراض الدراسة.

المهني (٢٠١٠) "أهداف وأنواع الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي المملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى عرض أهداف وأنواع الرقابة في النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية، وتقييمها وتقديم اقتراحات تحسينها. أجريت الدراسة على مجموعة من العاملين في مجال الرقابة المالية في المستشفيات الحكومية في الرياض عددهم (١٢٠) موظفاً، حيث تم استخدام المنهج الوصفي الميداني، وتوصلت نتائج الدراسة أن هناك نوعين من الرقابة يمارس في المؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية، هما الرقابة الخارجية من قبل وزارة المالية وديوان المراقبة العامة، والرقابة الداخلية من قبل أقسام التدقيق والرقابة في المؤسسات الحكومية، وقد أوصت الدراسة بضرورة دراسة النظام المحاسبي، وتحديد أهدافه بدقة وتطوير التقارير المالية المتجهة للوفاء بالأهداف، كما أوصت بوجوب اهتمام وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بإيجاد معايير للأداء تمكن من قياس الأداء و تحقيق الأهداف المرجوة. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة أنواع الرقابة المالية الداخلية والخارجية، وذلك عند تصنيف أنواع الرقابة حسب الجهة التي تقوم بها.

الدوسري (٢٠١١) "تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، تكونت العينة من (٧٢) مدققاً يعملون في مجال الرقابة والتدقيق على المؤسسات الحكومية في الكويت تم استخدام المنهج الوصفي الميداني، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة والتشريعات النافذة والمطبقة والأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها الديوان في انجاز الرقابة بشكل فعال على المؤسسات العامة في دولة الكويت ، وأوصى الباحث بضرورة تفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتنظيم دورات بأساليب حديثة للمدققين الماليين واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تصميم النموذج وكتابة فقرات الاستبانة التي أعدها لأغراض الدراسة من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشة فرضياتها.

الثقفي(٢٠١١) دراسة مقارنة مبدئية لنظم الرقابة المالية المسبقة في وزارات المالية في كل من الكويت- البحرين-عمان-تونس-مصر.

هدفت الدراسة إلى دراسة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لأعمال الرقابة المالية المسبقة التي تقوم بها إدارات الرقابة في وزارات المالية في الدول التالية: الكويت - البحرين - عمان - تونس - مصر. وتم استخدام المنهج المقارن وكان النظام الأساس الذي قورنت معه جميع النظم هو النظام الذي تستخدمه وزارة المالية في دولة الكويت حيث استعرض الباحث جميع القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لأعمال الرقابة المالية في الدول محل الدراسة على النظام الكويتي. وخلصت الدراسة إلى أن وزارة المالية في الكويت تختص بالرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ الإنفاق الجهات الإدارية وتتم الرقابة عن طريق ممثلي هذه الوزارة ، وأوصى الباحث بضرورة تحديث القوانين في الدول قيد الدراسة والتأكيد في التشريعات على منح المراقبين صلاحيات أوسع. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تفسير نتائج الدراسة الحالية حيث إن هذه الدراسة أيضا تم اجراءها في الكويت، وبالتالي يمكن عقد مقارنة بين نتائجها ونتائج الدراسة الحالية.

المطيري(٢٠١٢) "مدى فاعلية اجراءات الرقابة المالية على الانفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان".

هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الجهات الخاضعة للرقابة من قبل ديوان المحاسبة الكويتي حول الإجراءات المتبعة في الرقابة على الإنفاق الحكومي واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على مجموعة من الموظفين بلغت (٣٠٠) موظفا في الجهات الخاضعة للرقابة، وخلصت الدراسة إلى أن إجراءات الرقابة المالية المسبقة واللاحقة وإجراءات تقويم الأداء التي يطبقها حاليا ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي كل على حدة اتسمت بالفاعلية. وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة توعية الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية بأهمية ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق في الجهات الحكومية، وضرورة الاهتمام بنوعية الموظفين العاملين في مجال الرقابة وضبط الدفاتر المحاسبية لتفعيل الدور الرقابي لديوان المحاسبة الكويتي. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري؛ لأن هذه الدراسة تناقش موضوع الرقابة المالية، الأمر الذي يساعد الباحث من معرفة مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية المتبعة في الكويت.

دراسة وزارة المالية اللبنانية، (٢٠١٣) بعنوان: دور وزارة المالية وديوان المحاسبة والمجلس النيابي في مراقبة تنفيذ الموازنة، هدفت الدراسة إلى توضيح دور أجهزة الرقابة المالية في لبنان في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للجمهورية اللبنانية، تم استخدام المنهج الوصفي الميداني حيث تم توزيع (١٢٢) استبانة على القائمين على شؤون الرقابة المالية في أجهزة الرقابة المحاسبية المتمثلة في (وزارة المالية، ديوان المحاسبة، المجلس النيابي).

وأشارت نتائج الدراسة إن رقابة المجلس النيابي على الحكومة تتمثل في الرقابة على العناصر المتعلقة بالجباية والإنفاق، كما يباشر ديوان المحاسبة رقابته عبر التحقق من أن النفقات تصرف إلى مستحقيها في الحدود القانونية وفق الاعتماد المخصص في الموازنة العامة.

أما رقابة وزارة المالية فتؤدي وفق الدراسة نوعين من الرقابة هي الرقابة المسبقة على الموازنة والرقابة اللاحقة أيضاً، وهذا يتم بصورة أساسية على بند الإيرادات لضمان تحصيلها وفق ما هو مخطط له مسبقاً. وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في عمليات الرقابة من أجل ترشيد الإنفاق وتقليل الانحرافات المالية التي ممكن أن تحصل.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في مناقشة نتائج دراسته وربطها بهذه النتيجة لمعرفة نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية وهذه الدراسة.

٢-٤-٢ الدراسات باللغة الانجليزية:

Bierstaker, et.al(2007) An Examination of Factors Associated with the Type and Number of Internal Control Documentation Formats

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إمكانية اعتماد المراقبين الماليين في الولايات المتحدة على تقارير المراجعة الداخلية في حالة وجود نظام رقابة داخلية فعال في ضوء أحكام قانون ساربنز- أوكسلي والتي تتطلب اختبار مجموعة من العوامل لقياس مدى الالتزام باختبارات الرقابة الإلزامية لزيادة كفاءة التقارير المالية التي يعتمد عليها مراقبي الحسابات، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتم إجراء الدراسة على مجموعة من المراقبين الماليين بلغو (٩٥) مراقبا مالياً، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الأساليب الهيكلية للرقابة تدعم قوة المحتوى الإخباري للقوائم المالية مما يساعد صناع القرار في الاعتماد على القوائم المالية وخاصة التي يعتمد مراجعي الحسابات عليها تقارير الرقابة وقد أوصت الدراسة بضرورة حصول المراقب المالي على أدلة إثبات كافية للحكم على كفاءة أسلوب الرقابة للاعتماد عليه

كما هو محدد من التنظيمات المهنية، وضرورة الاهتمام بتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية بشكل دائم، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في اثناء حصيلته المعرفية حول التكامل بين المراقب المالي الخارجي وبين أجهزة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يساعد في تعزيز البحث في الجانب النظري خاصة.

Cox , et.al(2009) "Responsibility Accounting and Operational Control for Governmental Units".

هدفت الدراسة إلى مناقشة آليات الرقابة المالية الملائمة للقطاع الحكومي في الولايات المتحدة من خلال استطلاع عينة من أعضاء اتحادات المكاتب المالية الحكومية بلغوا (٥٨) عضواً كما هدفت إلى مناقشة عمليات الرقابة المالية وأهداف التقارير المالية والمحاسبية للوحدات الحكومية في أمريكا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وخلصت نتائج الدراسة إلى وجوب إدراك الإدارة العليا في وحدات الحكم المحلي بأن تقنيات رقابة المحاسبة المالية تعود بالنفع على وحدات القطاع العام وأن على هيئة معايير المحاسبة الحكومية أن تعطي اهتماماً أكبر لتطوير معايير الموازنة المقبولة عموماً كدليل عام لتقوية أنظمة الرقابة في الوحدات الحكومية ، وأوصت الدراسة بضرورة إتباع معايير الرقابة المالية في عمليات الرقابة المالية في القطاع الحكومي الأمريكي لأنها كمعايير تؤدي إلى دقة مخرجات العملية الرقابية وحيادية نتائجها. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة آليات الرقابة المالية المتبعة في القطاع الحكومي، وهذا يساعد الباحث في تعزيز نتائج الدراسة ومناقشتها.

-Morazan, & Koch (2010) "A comparative Analysis of National Control Mechanisms Over Budget Support In developing countries"

هدفت الدراسة إلى تحليل طرق وآليات الرقابة على الموازنة العامة في غانا وبوركينا فاسو وجمهورية الدومينيك، والتعرف على دور المؤسسات الرقابية العليا لدعم الميزانية، والتعرف على التدابير الهادفة إلى تحسين عمليات المراقبة، بهدف ضمان فاعلية استخدام المال العام، تم استخدام المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات تواجه عمل المؤسسات الرقابية منها: عدم وجود الموارد، والتمويل الكافي للأجهزة العليا للرقابة، وعدم استقلال ديوان الرقابة، وأن ميزانية الديوان تحددها وزارة المالية، وعدم المتابعة الفعالة لنتائج التقارير التي يقدمها الديوان وعدم الأخذ بالتوصيات التي يقدمها.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة التأكد من أن الأجهزة الرقابية مجهزة بموظفين ذوي كفاءة عالية للتعامل مع عبء العمل المتزايد وضرورة زيادة الدعم للأجهزة العليا للرقابة لمواجهة نقص التمويل، وضرورة تحسين التعاون مع الديوان، والعمل على تحسين توقيت ونوعية التقارير التي يقدمها الديوان. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة المعوقات التي تواجه عمل المؤسسات الرقابية وذلك لتلافيها من أجل اقتراح نظام رقابي فعال في الكويت.

Kalaba(2010) Accounting Controls in Public Institutions in South Africa, Johannesburg Publishing Corporation.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة في المؤسسات العامة من خلال استطلاع آراء المدراء العاميين، والماليين، والمدققين الداخليين فيها حول فاعلية البنك المركزي في جنوب أفريقيا، ودور كل من المحاسب القانوني الخارجي، في سلامة الإجراءات الرقابية المالية. تم استخدام المنهج الوصفي الميداني، واختار الباحث عينة مكونة من (٢٠٨) من المدراء العاميين، والماليين، والمدققين الداخليين في المؤسسات العامة في جنوب أفريقيا.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة المالية على المؤسسات العامة تساعد في ضبط النفقات الرأسمالية، كما أشارت النتائج إلى وجود ضعف في الرقابة المحاسبية في المؤسسات الخدمية إضافة إلى محدودية الدور الذي يقوم به المحاسب القانوني الخارجي والمدقق الداخلي في تقوية الرقابة الداخلية في تلك المؤسسات النتائج . وأوصى الباحث بضرورة قيام المحاسب الخارجي بمتابعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالرقابة الداخلية، والعمل على إيجاد دائرة رقابة متكاملة داخل كل مؤسسة للقيام بأعمال الرقابة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تعزي معرفته بالإجراءات الرقابية المالية الواجب إتباعها في القطاع العام، ومعرفة أثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية، الأمر الذي يساعده في مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها.

Elliot(2011) “The Financial Control Tools In Public Units In Newzeland”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب الرقابة المالية في المؤسسات العامة في نيوزلندا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بتحليل أنظمة الرقابة المالية التي تنتهجها الجهات المراقبة فيها، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات العامة تقوم باستخدام الأساليب الرقابية ولكن دون المستوى المطلوب والفعال، كما تبين أن المؤسسات العامة لا تستخدم الخطط كأداة رقابية وضعف استخدام المعايير الرقابية في عملية الرقابة وأن الموظفين غير مؤهلين بشكل كافٍ للقيام بعمليات الرقابة، وأشارت النتائج أيضا إلى وجود علاقة بين أساليب الرقابة وتحقيق المؤسسات أهدافها، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام أساليب رقابة فعالة وتطوير أداء العاملين في مجال الرقابة لتحقيق الأهداف المطلوبة من العملية الرقابية. وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في تصميم استبانة الدراسة الحالية.

International budgets Partnership (٢٠١٣) “Open Budget Survey of Egypt for 2012”

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مسح الموازنة المفتوحة لجمهورية مصر العربية، كما هدفت الدراسة إلى توضيح وضع الشفافية والرقابة في الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية، تم إجراء الدراسة من قبل منظمة الشراكة الدولية للموازنات، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقصائي و بينت النتائج أن الرقابة على عملية إعداد الموازنة العامة للدولة ضئيلة جدا، كما أن التزام وزارة المالية بمعايير الشفافية في عملية الرقابة على الموازنة ضعيف للغاية. وأوضحت الدراسة أن مجموع نقاط مصر في مؤشر الموازنة أقل بكثير من المتوسط العالمي (٤٣ نقطة) للمائة دولة التي شملها الاستطلاع، كما كشفت الدراسة أن فرص المشاركة العامة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالموازنة العامة ضعيفة جدا في مصر، فضلا عن عدم وجود إجراءات لضمان رقابة فعالة على الموازنة من قبل وزارة المالية أو المجالس التشريعية أو المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ، وأوصت الدراسة الحكومة بضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، كما أوصت الدراسة باتخاذ إجراءات لتقوية دور المجالس التشريعية والمؤسسات العليا للرقابة على الحسابات في الرقابة على الموازنة، وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة عند كتابة أسئلة الاستبانة.

٢-٤-٣ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت أغلب الدراسات السابقة على تقويم الأداء الرقابي للأجهزة الرقابية ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها سواء في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الأخرى الخاضعة للرقابة وتحديد معوقات الرقابة المالية بها ومعرفة أسبابها واقتراح الوسائل والحلول القانونية والإدارية للحد منها بهدف صون المال العام وحمايته كما ركزت على الدور الكبير الذي يقوم به قطاع الرقابة المالية من جوانب مختلفة متمثلة في الرقابة المالية على المدفوعات العامة وبيان السبل الكفيلة بتفعيل تلك الرقابة لضبط الأداء المالي الخاص بالنفقات العامة للدول بالإضافة إلى دراسة أسباب ضعف نظم الرقابة المالية الداخلية المعمول بها في تلك الدول بالإضافة إلى التعرف على أساليب الرقابة المستخدمة في المؤسسات العامة، أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو تناولها لأبعاد جديدة هي المحافظة على المال العام، والتعرف على الانحرافات الحكومية، وتدريب وتطوير الكادر البشري، واستخدام الطرق الحديثة في الرقابة، من جهات نظر مختلفة ألا وهم القائمون على عملية الرقابة في وزارة المالية بالإضافة إلى الجهات المُراقب عليها وذلك للعمل على تطوير أدائهم وزيادة فاعليتهم وكفاءتهم في إحكام الرقابة على المال العام وإظهار مكامن الخلل والقصور في أدائهم. كما أن ما يميزها هو مجتمعها وهو العاملين في مجال الرقابة المالية في وزارة المالية بالإضافة إلى القائمين على إعداد الموازنة العامة في دولة الكويت، وهذا ما لم يتم التطرق له في الدراسات السابقة سواء العربية أم الأجنبية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مصادر جمع البيانات والمعلومات
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- خصائص عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- صدق الاستبانة وثباتها
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

١-٣ منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت، ويسعى الباحث من خلال هذا المنهج أن يوضح ويفسر ويقيم نتائج الدراسة.

٢-٣ مصادر جمع البيانات والمعلومات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات:

١- المصادر الثانوية: حيث اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت بالكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة للبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

٢- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على عينة الدراسة ومقدارها (٨٢٦) استبانة.

٣- تم الاعتماد على نوعين من المصادر: مصادر ثانوية: تم البحث في الكتب والدراسات السابقة والمجلات ومواقع الانترنت التي تتناول رقابة وزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت.

٤- مصادر أولية: من خلال تصميم استبانة لقياس تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت، وتم توزيعها على العاملين في مجال الرقابة المالية في وزارة المالية بالإضافة إلى القطاعات الحكومية المسؤولة عن إعداد الموازنات العامة.

٣-٣ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجال الرقابة والعاملين على إعداد الموازنة العامة في الجهات المراقب عليهم (١٦٥٢) (وزارة المالية الكويتية، ٢٠١٢).

٤-٣ عينة الدراسة

قام الباحث باستخدام العينة الملائمة لاختيار أفراد العينة. فقد تم توزيع (٩٠٠) استبانته على عينة الدراسة وقد تمكن الباحث من استرداد (٨٢٦) استبانته من عينة الدراسة تمثل ما نسبته (٩١.٧%) من مجموع العينة التي تم توزيعها.

٥-٣ خصائص عينة الدراسة

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية:-

١- توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (١): يبين توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المسمى الوظيفي
63.3	523	محاسب
9.9	82	كاتب حسابات
9.2	76	كبير اختصاصيين
9.07	75	اختصاصي مالي
2.9	24	رئيس حسابات
3.75	31	مراقب مالي
1.88	15	كبير مراقبين مالي
100.0	826	المجموع

يوضح الجدول السابق المسمى الوظيفي ، حيث حصل المحاسب على أعلى نسبة مئوية من العينة وكان مقدارها (63.3%)، وكانت أقل نسبة لكبير المراقبين المالي بنسبة وصلت إلى (١.٨٨%). وهذا يعود إلى إن المحاسبين هم الفئة المعنية بشكل أكبر بالرقابة المالية وإعداد الموازنة، بالإضافة إلى أن باقي المسميات الوظيفية الأخرى لا يوجد فيها أعداد كبيرة من الموظفين.

٢- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (٢): يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
12.6	104	دبلوم
77.1	637	بكالوريوس
10.3	85	ماجستير
0	0	دكتوراة
100.0	826	المجموع

يوضح الجدول السابق المؤهل العلمي للعينة، حيث تبين أن درجة البكالوريوس حصلت على أعلى نسبة مئوية من العينة وكانت (٧٧.١%)، ودرجة الدبلوم شكلت نسبة مئوية (١٢.٦%)، وتبين من الجدول ان حملة درجة الماجستير هم اقل نسبة مئوية من العينة (١٠.٣%)، وهذا مرده إلى أن معظم العاملين في مجال الرقابة من حملة شهادة البكالوريوس، تليها حملة شهادة الدبلوم أما حملة شهادة الماجستير فعددهم قليل مقارنة بحملة شهادة البكالوريوس وهم الاختصاصيين الماليين وكبيرو المراقبين الماليين.

٣ - توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم (٣): يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية %	العدد	العمر
8.71	٧٢	٢٤-٢١ سنة
34.74	٢٨٧	٣٠-٢٥ سنة
30.14	٢٤٩	٣٥-٣١ سنة
14.16	117	٤٠-٣٦ سنة
12.22	١٠١	٤١ سنة فأكثر
100	826	المجموع

يمثل جدول (٣) سنوات العمر لأفراد العينة، حيث تبين أن الفئة العمرية من ٢٥-٣٠ سنة حصلت على أعلى نسبة مئوية (34.74%)، والفئة العمرية التي من ٢١-٢٤ سنة حصلت على أدنى نسبة مئوية من العينة (٨.٧١%)، وهذا مرده إلى إن معظم العاملين في العينة قيد الدراسة من الشباب من بين الفئات العمرية (من ٢٥-٣٠) و (٣١-٣٥) سنة، بالإضافة إلى الفئات ما بين (٣٦-٤٠) و (٤١- فأكثر) والذين يمثلون عنصر الخبرة.

٤- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (٤): يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
16.70	١٣٨	أقل من ٥ سنوات
56.65	٤٦٨	من ٥-١٠ سنوات
14.89	123	من ١١-١٥ سنوات
11.74	٩٧	أكثر من ١٥ سنة
100	826	المجموع

يمثل جدول (٤) سنوات الخبرة لأفراد العينة، حيث مثلت الخبرة ما بين (٥-١٠ سنوات) أعلى نسبة مئوية من العينة وكان مقدارها (٥٦.٦٥%)، وأقلها الخبرة الأكثر من ١٥ سنة ومقدارها (١١.٧٤%)، وشكلت الخبرة التي أقل من خمس سنوات نسبة مئوية (16.7%)، وحصلت الخبرة التي من ١١-١٥ سنوات على نسبة مئوية مقدارها (14.89%). وهذا مرده إلى أن معظم أفراد العينة من ذوي الخبرة المتوسطة في هذا المجال.

٥- توزيع أفراد العينة حسب التخصص

جدول رقم (٥): يبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية %	العدد	التخصص
93.70	774	محاسبة
3.26	٢٧	إدارة أعمال
1.57	13	علوم مالية ومصرفية
1.45	12	أخرى
100	826	المجموع

يوضح جدول (٥) تخصصات أفراد العينة، حيث حاز تخصص المحاسبة على أعلى نسبة مئوية (٩٣.٧%)، وكانت إدارة الأعمال حصلت على نسبة مئوية مقدارها (٣.٢٦) وفئة العلوم المالية والمصرفية حصلت نسبة مئوية مساوية مقدارها (١.٥٧%)، ومثلت التخصصات الأخرى أقل نسبة مئوية (١.٤٥%)، وهذه التخصصات الأخرى مثل تخصص القانون. وهذا مرده إلى أن المحاسبين هم أكثر الفئات عملاً في مجال الرقابة المالية، وإعداد الموازنة.

٦-٣ أداة الدراسة

خطوات بناء الاستبانة: تم بناء استبانته حول أثر تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت، وذلك بالاعتماد على أهداف الدراسة ومتغيراتها والرجوع إلى الدراسات السابقة والأخذ بآراء الخبراء والمختصين في هذا المجال. (Sekaran,2003)

لقد تم اختيار مقياس ليكرت (Likert) الخماسي؛ لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعين للاختبار عن مدى موافقتهم على كل عبارة من المتغيرات على النحو التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
(٥) درجات	(٤) درجات	(٣) درجات	(١) درجة

٧-٣ صدق الاستبانة وثباتها

أ- صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الأسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال صدق المحكمين حيث عرض الباحث الاستبانة على مجموعه من المحكمين تألفت من (١٧) من أعضاء الهيئة التدريسية والمتخصصين وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين وقام بأجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة. (انظر ملحق رقم ٢)

ب- ثبات الأداة

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

جدول رقم(٦): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المجال	معامل ألفا كرونباخ
١	- الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام	.884
٢	- الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة	.908
٣	- الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة	.923
٤	- مدى توفير وزارة المالية الطرق الحديثة (التكنولوجية) في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة	.868
٥	- مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت	.903

يتبين من نتائج الموضحة في جدول (٦) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من ٠.٦٠ ، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها. (Sekaran,2003)

٨-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية في برنامج (SPSS) حيث إن المقياس المستخدم (١-٥) وهو مقياس ليكرت ذي التوزيع الخماسي، ولقد أخذ الباحث عينة مقدارها (٨٢٦) من العاملين في مجال الرقابة والعاملين على إعداد الموازنة في الجهات المراقب عليهم ، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات الدراسة:

- ١- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
- ٢_ اختبار ألفا كرونباخ (Cronbachs alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة 3_ اختبار (t). وهو اختبار يمكن من مقارنة المتوسطات .

الفصل الرابع
التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

عرض نتائج الدراسة
اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

٤-١ عرض نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت حيث تم توزيع (٩٠٠) استبانة على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (٨٢٦) استبانة صالحة لأغراض التحليل. وبعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات خام، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية واختبار الانحدار لإيجاد أثر تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت وذلك عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

وسيتم استخدام مقياس الأهمية النسبية للحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (مرتفع، متوسط، منخفض) وفقاً للمعايير الآتية :

$$\text{طول الفئة} = 3 / (1 - 0) = 1.33$$

المستوى المنخفض من ١ - أقل من ٢.٣٣.

المستوى المتوسط من ٢.٣٤ - ٣.٦٧.

المستوى المرتفع من ٣.٦٨ - ٥ (Sekaran, 2003).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

١- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام؟

أ- تحليل البيانات:

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإجراءات الممارسة من قبل وزارة

المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	يتم استخدام المستندات الصرف الأصلية في الصرف	4.59	91.96	0.60	مرتفع
2	يوجد رقابة سابقة على النفقات العامة	4.31	86.29	0.75	مرتفع
3	يوجد تقارير لاحقة عن النفقات التي يتم صرفها من قبل الوزارة	٣.٧٦	75.35	0.79	مرتفع
4	يتأكد مراقبو الوزارة من إتباع التعليمات المالية المنظمة للشؤون المالية	4.46	89.29	0.68	مرتفع
٥	يوجد نظام لإعداد تقارير رقابية دورية عن أوجه صرف للمال العام	4.23	84.74	0.84	مرتفع
٦	يتم التأكد من عدم تجاوز مخصصات الموازنة عند الإنفاق	4.23	84.72	0.93	مرتفع
٧	يتم التأكد من حجز المخصص قبل البدء بالشراء	4.23	84.74	0.88	مرتفع
٨	يتم التحقق من ترشيد الإنفاق ووقف الهدر	3.٤٩	69.97	1.09	متوسط
٩	إعادة هيكل النظام المالي لمؤسسات الدولة	3.٠١	60.2	1.13	متوسط
١٠	تطبيق أحدث النظم المالية	3.77	75.49	1.13	مرتفع
١١	تطبيق موازنات البرامج والأداء	3.70	74.14	1.13	مرتفع

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١٢	تطوير نظم الرقابة المالية والاهتمام بالرقابة الداخلية	٣.٥٠	70	1.04	متوسط
١٣	تشكيل لجان متخصصة لمتابعة عمليات الشراء والتخزين في الوحدات الحكومية	٣.٥٠	70	1.115	متوسط
١٤	يوجد مدقق داخلي في الأقسام المالية يفحص المعاملات المالية قبل حدوثها	٣.٥٠	70.02	1.05	متوسط
١٥	إجراء مطابقة بين حساب البنك وحساب الوزارة بشكل دوري	٤	٨٠	١.٠٢	مرتفع
١٦	التأكد من كافة المعاملات المالية قبل صرفها للتأكد من دقتها	4.35	87.14	0.77	مرتفع
١٧	يوجد في وزارة المالية لجان متخصصة بمتابعة عمليات الشراء في الوحدات الحكومية	3.83	76.75	0.99	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام	3.91	٧٨.٢	0.94	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة على مجال الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (٣.٩١) والنسبة المئوية التي بلغت (٧٨.٢%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة الأولى التي نصت على " يتم استخدام المستندات المصرفية الأصلية في الصرف " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤.٥٩) وهي درجة مرتفعة، وهذا مرده إلى أن وزارة المالية تفرض على الوحدات الحكومية استخدام نماذج محددة من مستندات الصرف، كي لا يحدث أي تلاعب فيها، وكما اتضح أيضاً أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة التاسعة والتي تنص على

" إعادة هيكلة النظام المالي لمؤسسات الدولة "، حيث كان المتوسط الحسابي لها يساوي (٣.٠١٠)، وهي درجة متوسطة، وهذا مرده إلى أن هذا الإجراء يحتاج إلى جهود كثيرة لا تقتصر فقط على وزارة المالية، وتحتاج إلى وقت وتخطيط كبيرين لإجراء إعادة الهيكلة المالية لمؤسسات الدولة المختلفة.

٢- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة؟
تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإجراءات الممارسة من قبل وزارة

المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١٨	يتم تطبيق الرقابة المسبقة لتفادي وقوع المخالفات	٤.٣١	٨٦.٢٢	0.88	مرتفع
١٩	يتم القيام بعمليات الرقابة أثناء التنفيذ لتعديل الانحرافات فور حدوثها	٣.٦٠	٧٢.٠٢	0.97	متوسط
٢٠	يتم السماح للمراقبين الماليين بإجراء الرقابة دون معوقات لكشف الانحرافات	٣.٤٩	69.82	0.96	متوسط
٢١	يتم استخدام الملاحظة الشخصية كأداة رقابية لكشف الانحرافات	3.76	75.32	1.02	مرتفع
٢٢	يتم مراجعة الانحرافات الهامة في بنود الموازنة ومعرفة أسبابها	3.94	78.91	0.92	مرتفع

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٢٣	يتم تطبيق معلومات الشكاوي التي تقدم من الموظفين في التعرف على الانحرافات المالية	3.54	70.94	1.04	متوسط
٢٤	يتم استخدام عقوبات رادعة في حق من يثبت تورطهم في انحرافات مالية	٢.٩٨	59.6	1.30	متوسط
٢٥	القيام بعملية المطابقة والتسوية بين الحسابات البنكية وحساب الوزارة بشكل دوري ومستمر	٣.٤٧	69.4	0.96	متوسط
٢٦	فحص المجموعة الدفترية بشكل دوري من قبل المراقبين الماليين	3.69	73.92	1.02	مرتفع
٢٧	يتم جرد الصندوق في الوحدات الحكومية بشكل دوري للتحقق من صحة الرصيد	4.27	85.57	0.75	مرتفع
٢٨	يحتوي النظام المحاسبي على حسابات مراقبة إجمالية على المال العام	3.89	77.96	0.88	مرتفع
٢٩	يتم فصل المهام المحاسبية بحيث لا يقوم موظف واحد بأداء عملية مالية من أولها إلى آخرها	٤.٦٠	92.02	1.02	مرتفع
٣٠	استخدام التقارير المالية لتحديد نواحي الانحرافات المالية	3.95	79.08	0.94	مرتفع
٣١	توفر نظام محاسبي فعال لكشف الانحرافات وقت حدوثها	3.749	74.98	1.12	مرتفع

متوسط	1.05	60.02	٣.٠٠	استخدام الأساليب الإحصائية في الكشف عن الانحرافات	٣٢
مرتفع	1.02	76.41	3.82	تتابع وزارة المالية تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية	٣٣
مرتفع	0.99	٧٥.١٣	3.75	الدرجة الكلية لمجال الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة	

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة على مجال الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (3.7569) والنسبة المئوية التي بلغت (٧٥.١٣٩%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة التاسعة والعشرين التي نصت على " يتم فصل المهام المحاسبية بحيث لا يقوم موظف واحد بأداء عملية مالية من أولها إلى آخرها " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤.٦٠١) وهي درجة مرتفعة، وهذا مرده إلى إن عملية فصل المهام تساعد في عدم تداخل المسؤوليات ومعرفة مسؤولية كل موظف عن أي خطأ أو انحراف مالي قد يحدث، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة الرابعة والعشرين التي نصت على " يتم استخدام عقوبات رادعة في حق من يثبت تورطهم في انحرافات مالية "، حيث كان المتوسط الحسابي لهم يساوي (٢.٩٨)، وهي درجة متوسطة، وهذا مرده في حقيقة الأمر إلى أن العقوبات الموجودة غير مطبقة على الوجه الأمثل مما قد يؤدي إلى وجود بعض الانحرافات المالية، الأمر الذي يتطلب فرض عقوبات مشددة بحق من يثبت في حقهم أي تورط في انحراف مالي في الوحدات الحكومية في الكويت.

٣- ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة؟

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية

الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٣٤	يتمتع المراقبين الماليين الخبرة الكافية	4.05	81.01	0.93	مرتفع
٣٥	يتمتع المراقبين الماليين بالتأهيل العلمي المناسب	4.20	84.04	0.83	مرتفع
٣٦	يتم تدريب المراقبين الماليين بشكل مستمر وتحديد احتياجاتهم التدريبية	3.87	77.57	0.93	مرتفع
٣٧	يلتزم المراقبين الماليين بمعايير الرقابة الدولية	٢.٧٥	55	0.98	متوسط
٣٨	توجد موضوعية في اختيار الموظفين الماليين	3.77	75.54	0.91	مرتفع
39	يتم إجراء التقييم المستمر للمراقبين الماليين بصورة موضوعية.	3.76	75.32	0.86	مرتفع
٤٠	يتم الحرص على ممارسة المراقبين الماليين مهامهم وفق اختصاصاتهم وواجباتهم الوظيفية.	4.03	80.77	0.86	مرتفع
٤١	يتم ضمان الملاءمة بين المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي للموظف	3.95	79.08	0.98	مرتفع
٤٢	يقوم المراقبين الماليين بتدقيق كافة المعاملات المالية قبل صرفها للتأكد من صحتها	4.37	87.48	0.71	مرتفع
43	يتم استخدام نتائج تقييم الأداء في تحديد الاحتياجات التدريبية	3.58	71.69	0.96	متوسط

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٤٤	يتم إرسال المراقبين في مهمات خارجية تتعلق بالرقابة المالية في الجهات الحكومية	3.69	73.87	1.01	مرتفع
٤٥	هناك وضوح في اختصاصات المراقبين الماليين	3.91	78.23	0.87	مرتفع
٤٦	يتم تطوير اختصاصات المراقبين الماليين	٣.٠٠	60.02	1.00	متوسط
47	يتم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب للكادر البشري	٢.٩٥	59	1.15	متوسط
48	تحرص الوزارة على تفعيل مبدأ الشفافية في الكادر البشري	3.٧٥	75	1.09	مرتفع
49	تحرص الوزارة على تفعيل مبدأ العدالة في الكادر البشري	3.39	67.94	1.18	متوسط
	الدرجة الكلية لمجال الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة	3.69	73.85	0.95	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة على مجال الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة، كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (٣.٦٩) والنسبة المئوية التي بلغت (٧٣.٨٥%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة الثانية والأربعون التي نصت على " يقوم المراقبين الماليين بتدقيق كافة المعاملات المالية قبل صرفها للتأكد من صحتها " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤.٣٧) وهي درجة مرتفعة، وهذا يعود إلى إن وزارة المالية تفرض على المراقبين الماليين أن يدققوا المعاملات المالية المتعلقة بالصرف من أجل اكتشاف الانحرافات المالية وذلك بهدف المحافظة على المال العام، وهذا يشير إلى أنّ وزارة المالية تولي اهتماماً بإعداد الكوادر البشرية (المراقبون الماليون)

للقيام بهذه المهام، وكما اتضح أيضا أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة السابعة والثلاثون والتي تنص على " يلتزم المراقبين الماليين بمعايير الرقابة الدولية "، حيث كان المتوسط الحسابي لهم يساوي (٢.٧٥)، وهي درجة متوسطة، وهذا مرده إلى تحديد صلاحية المراقبين في وزارة المالية وعدم تطبيق معايير الرقابة الدولية الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام بتوعية المراقبين في الوزارة بهذه المعايير نظرا لأهميتها وانعكاسها بالإيجاب على مهام الرقابة المالية في الوحدات الحكومية في الكويت.

٤- هل توفر وزارة المالية الطرق الحديثة (التكنولوجية) في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة؟

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي

الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مدى توفير وزارة المالية الطرق

الحديثة (التكنولوجية) في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٥٠	يتم إعداد تقارير رقابية دورية للمخالفات عن طريق الحاسب الآلي	3.90	78.06	1.02	مرتفع
٥١	يتم استخدام البريد الإلكتروني في قطاع الرقابة المالية للاتصال والتواصل وتبادل المعلومات بين وحدات الرقابة المالية الموجودة في الجهات الحكومية.	٤.٠١	80.2	1.15	مرتفع
٥٢	يتميز النظام المحاسبي لدولة الكويت بأنه يحتفظ بالبيانات المالية والقيود المحاسبية الحالية والسابقة	4.07	81.42	0.88	مرتفع
٥٣	يتم استخدام الحاسوب بجوار السجلات والدفاتر في تسجيل عمليات اللوازم	4.01	80.26	0.97	مرتفع
الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٥٤	يتم إجراء عمليات التدقيق المحاسبي باستخدام الحاسوب	٣.٥٠	70.02	1.04	متوسط

متوسط	1.00	70.06	٣.٥٠	يتم الاعتماد على أنظمة معلومات محاسبية إلكترونية	٥٥
متوسط	1.08	65	٣.٢٥	يتم إجراء التحليل المالي باستخدام الحاسوب كأداة رقابية	٥٦
مرتفع	1.11	78.23	3.91	توجد شبكة الكترونية تربط وزارة المالية بكافة الوحدات الحكومية	٥٧
متوسط	0.92	70.94	3.54	يستخدم نظام المصادقات المرسلة من وإلى عملاء الوزارة والبنوك	٥٨
مرتفع	1.02	74.91	3.74	الدرجة الكلية لمجال هل توفر وزارة المالية الطرق الحديثة (التكنولوجيا) في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة؟	

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة على مجال مدى توفير وزارة المالية الطرق الحديثة (التكنولوجيا) في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (3.74) والنسبة المئوية التي بلغت (٧٤.٩١%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة الثانية والخمسين التي نصت على أنه " يتميز النظام المحاسبي لدولة الكويت بأنه يحتفظ بالبيانات المالية والقيود المحاسبية الحالية والسابقة " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤.٠٧) وهي درجة مرتفعة، وهذا طبيعي نظراً لأن وزارة المالية تحرض على أن يتم الاحتفاظ بالبيانات والقيود المحاسبية الحالية والسابقة في جميع الوحدات الحكومية ضمن أرشيف يتم الرجوع إليه في حال استدعى الأمر ذلك. وكما اتضح أيضاً أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة السادسة والخمسين والتي تنص على " يتم إجراء التحليل المالي باستخدام الحاسوب كأداة رقابية"، حيث كان المتوسط الحسابي لهم يساوي (٣.٢٥)، وهي درجة متوسطة، وهذا يعود إلى عدم استخدام جميع المراقبين للبرامج الإحصائية في مهامهم الرقابية، الأمر الذي يتطلب تدريبهم بشكل مكثف على الحاسوب في تأدية واجباتهم ومهامهم الرقابية على الوحدات الحكومية المختلفة في الكويت.

٥- ما مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت؟
تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يلي
الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في

تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٥٩	رقابة وزارة المالية تضمن سلامة المبالغ المحصلة والمصرفية من حساب الخزينة	4.23	84.64	0.80	مرتفع
٦٠	رقابة وزارة المالية تضمن القيام بعملية المطابقة بين الإيرادات المحصلة والإيرادات المستحقة بصفة مستمرة	4.09	81.84	0.82	مرتفع
٦١	رقابة وزارة المالية تضمن وجود أنظمة محكمة في تنظيم عمليات إيداع الإيرادات النقدية	4.11	82.20	0.79	مرتفع
٦٢	رقابة وزارة المالية تساعد في الفصل بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية	3.85	77.046	0.86	مرتفع
٦٣	رقابة وزارة المالية تفرض وجود دليل حسابات يساعد في تخطيط الموازنة	4.00	80.04	0.85	مرتفع
٦٤	رقابة وزارة المالية أدت إلى وضع ضوابط لتعيين الموظفين بشكل يقلل الإسراف	3.39	67.91	1.08	متوسط

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٦٥	رقابة وزارة المالية ساهمت في التحقق من عمليات الشراء عبر التعميمات والتعليمات المالية الصادرة من قبلها	3.97	79.46	مرتفع
٦٦	رقابة وزارة المالية تساعد في متابعة الاستثمارات المختلفة لوحات القطاع الحكومي	3.67	73.43	متوسط
٦٧	رقابة وزارة المالية تتحقق من جميع عمليات التعاقد في الجهات الحكومية	3.91	78.20	مرتفع
٦٨	رقابة وزارة المالية ساعدت في تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المادية بشكل سليم	4.06	81.21	مرتفع
٦٩	رقابة وزارة المالية أدت إلى وضع قواعد واضحة لإعداد الموازنة العامة	4.06	81.35	مرتفع
٧٠	رقابة وزارة المالية تتحقق من إشراك مختصين من الجهات الحكومية المختلفة في عملية إعداد الموازنة	3.75	75.08	مرتفع
٧١	رقابة وزارة المالية تتحقق من استخدام القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الوحدات الحكومية في التنفيذ	3.71	74.26	مرتفع
٧٢	رقابة وزارة المالية أدت إلى وجود موازنة تقديرية موضح فيها نواحي صرف المال العام المتوقعة	3.75	75.13	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت	3.89	77.99	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة على مجال مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت، كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي (٣.٨٩) والنسبة المئوية التي بلغت (٧٧.٩٩%).

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة التاسعة والخمسون التي نصت على " رقابة وزارة المالية تضمن سلامة المبالغ المحصلة والمصروفة من حساب الخزينة " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٤.٢٣) وهي درجة مرتفعة، وهذا يعود إلى اهتمام وزارة المالية بشكل كبير بسلامة الإيرادات التي يتم تحصيلها لحساب الخزينة بشكل منتظم، بالإضافة إلى الاهتمام بالنفقات المصروفة من حساب الخزينة، وكما اتضح أيضاً أقل الفقرات موافقةً هي الفقرة الرابعة والستون والتي تنص على " رقابة وزارة المالية أدت إلى وضع ضوابط لتعيين الموظفين بشكل يقلل الإسراف "، حيث كان المتوسط الحسابي لهم يساوي (٣.٣٩)، وهي درجة متوسطة، وهذا مرده إلى أن وزارة المالية ليست هي المسؤولة عن وضع ضوابط لتعيين الموظفين في الدولة.

٢-٤ نتائج فحص الفرضيات:

H01 : الفرضية الأولى: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بإجراءات رقابية للحفاظ على المال العام. ولاختبار مدى صحة الفرضية تم استخدام اختبار (t) لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمعرفة الإجراءات الرقابية التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية على مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، والجدول (١٢) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٢)

اختبار (t) للفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	درجات الحرية	t الجدولية	t	مستوى الدلالة
رفض	٨٢٥	3.8415	175.388	.000

كانت قيمة (t) تساوي (175.388)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (3.8415)، أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وبالتالي يمكن القول إن وزارة المالية الكويتية تقوم بإجراءات رقابية للحفاظ على المال العام.

الفرضية الفرعية الثانية:

H02: الفرضية الثانية: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بإجراءات لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة. ولاختبار مدى صحة الفرضية تم استخدام اختبار (t) لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمعرفة الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية على مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، والجدول (١٣) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٣)

اختبار (t) للفرضية الفرعية الثانية

مستوى الدلالة	t	t الجدولية	درجات الحرية	نتيجة الفرضية العدمية
.000	159.524	3.8415	٨٢٥	رفض

كانت قيمة t تساوي (159.524)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (3.8415)، أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (0.000a) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وبالتالي يمكن القول إن وزارة المالية الكويتية تقوم بإجراءات لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H03: الفرضية الثالثة: لا توفر وزارة المالية الكويتية الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في عمليات الرقابة المالية.

ولاختبار مدى صحة الفرضية تم استخدام اختبار (t) لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمعرفة مدى توفير وزارة المالية الكويتية للوسائل التكنولوجية الحديثة على مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، والجدول (١٤) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٤)

اختبار (t) للفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	درجات الحرية	t الجدولية	t	مستوى الدلالة
رفض	825	3.8415	180.810	.000

كانت قيمة (t) تساوي (180.810)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (3.8415)، أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (0.000a) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وبالتالي يمكن القول أن وزارة المالية الكويتية توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في عمليات الرقابة المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H04: الفرضية الرابعة: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة في الكويت.

ولاختبار مدى صحة الفرضية تم استخدام اختبار (t) لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمعرفة مدى قيام وزارة المالية الكويتية بتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة على مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، والجدول (١٥) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٥)

اختبار (t) للفرضية الفرعية الرابعة

نتيجة الفرضية العدمية	درجات الحرية	t الجدولية	t	مستوى الدلالة
رفض	825	3.8415	١٩٤.٣٨	.000

كانت قيمة (t) تساوي (١٩٤.٣٨)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (3.8415)، أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (0.000a) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وبالتالي يمكن القول أن رقابة وزارة المالية الكويتية تساهم في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الفرعية الخامسة:

H05: الفرضية الخامسة: لا تساهم رقابة وزارة المالية الكويتية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة.

ولاختبار مدى صحة الفرضية تم استخدام اختبار (t) لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمعرفة مدى مساهمة وزارة المالية الكويتية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة على مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ ، والجدول (16) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (16)

اختبار (t) للفرضية الفرعية الخامسة

نتيجة الفرضية	درجات الحرية	t الجدولية	t	مستوى الدلالة
العدمية	825	3.8415	١٧١.٢٤	.000
رفض				

كانت قيمة (t) تساوي (١٧١.٢٤)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (3.8415)، أما مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (0.000a) وهي أصغر من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وبالتالي يمكن القول إن رقابة وزارة المالية الكويتية تساهم في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في دولة الكويت.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

نتائج أسئلة الدراسة

مناقشة الفرضيات

التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

١-٥ نتائج أسئلة الدراسة:

ما أثر تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت؟
للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام؟

اتضح إن أثر رقابة وزارة المالية بهدف المحافظة على المال العام مرتفع بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣.٩١)، ويعزو الباحث هذا الأثر المرتفع إلى أنه يتم استخدام المستندات الصرف الأصلية في الصرف وهذا يقلل من إمكانية التلاعب في عمليات الصرف، كما يمكن أن يعود هذا الأثر إلى وجود رقابة سابقة من خلال التدقيق الداخلي في الأقسام المالية يفحص المعاملات المالية قبل حدوثها بالإضافة إلى الرقابة اللاحقة على النفقات العامة التي يتم صرفها من قبل الوزارة.

وإن رقابة وزارة المالية تحافظ على المال العام؛ لأن المراقبين في الوزارة يتأكدون من إتباع التعليمات المالية المنظمة للشؤون المالية بالإضافة لوجود أحدث النظم المالية ونظم إعداد التقارير الرقابية الدورية عن أوجه صرف المال العام.

وتقوم رقابة المالية بدورها في التأكد من عدم تجاوز مخصصات الموازنة عند الإنفاق، كما يتم التأكد من حجز المخصص اللازم قبل البدء بالشراء من قبل لجان متخصصة لمتابعة عمليات الشراء والتخزين في الوحدات الحكومية.

٢- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة؟
أشارت النتائج إن أثر رقابة وزارة المالية بهدف كشف الانحرافات المالية كان مرتفعاً بدلالة المتوسط الحسابي (3.7569)، ويعزو الباحث قلة الانحرافات المالية إلى وجود رقابة مسبقة ورقابة أثناء التنفيذ ورقابة لاحقة ، بالإضافة إلى هذا فإنه يتم فصل المهام المحاسبية

بحيث لا يقوم موظف واحد بأداء عملية مالية من أولها إلى آخرها، وفي حالة حدوث انحرافات فإن مراقبو وزارة المالية يقومون بمراجعة الانحرافات الهامة في بنود الموازنة ومعرفة أسبابها، وفي هذه الحالة يتم استخدام التقارير المالية لتحديد نواحي الانحرافات المالية، كما يتم فحص المجموعة الدفترية بشكل دوري من قبل المراقبين الماليين كما يتم جرد الصناديق في الوحدات الحكومية بشكل دوري للتحقق من صحة الرصيد، بالإضافة إلى المتابعة الحثيثة من وزارة المالية الكويتية لتوصيات مختلف الأجهزة الرقابية مما يجعلها على تماس مع الأوضاع الحقيقية في الوحدات قيد الرقابة الأمر الذي يؤدي إلى كشف الانحرافات المالية والتقليل منها.

٣- ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة؟

اتضح أن أثر رقابة وزارة المالية عبر تدريب وتطوير الكادر البشري على الموازنة العامة في الكويت كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسائي (٣.٦٩)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تمتع المراقبين الماليين بالخبرة والتأهيل العلمي اللازم لممارسة المهام الرقابية، بالإضافة إلى التدريب المستمر لمراقبي الوزارة لاطلاعهم على كل جديد في مجال اختصاصهم وعملهم ، بالإضافة إلى إرسالهم في مهمات خارجية تتعلق بالرقابة المالية في الجهات الحكومية كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه يتم إجراء تقييم مستمر للمراقبين الماليين بصورة موضوعية، ويتأكد مسؤولو الجهات الرقابية أن مراقبو الوزارة يمارسون مهامهم وفق اختصاصاتهم وواجباتهم الوظيفية بحيث يكون هناك ملاءمة بين المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي للمراقب

٤- هل توفر وزارة المالية الطرق الحديثة (التكنولوجية) في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة؟

اتضح أن أثر رقابة وزارة المالية عبر الطرق الحديثة على الموازنة العامة في الكويت كان مرتفعاً بدلالة المتوسط الحسائي (3.745) ، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه يتم استخدام الحاسوب بالإضافة إلى السجلات والدفاتر في تسجيل عمليات اللوازم، كما يتم إعداد تقارير رقابية دورية للمخالفات عن طريق الحاسب الآلي، كما يتم استخدام البريد الإلكتروني في قطاع الرقابة المالية للاتصال والتواصل وتبادل المعلومات بين وحدات الرقابة المالية الموجودة في الجهات الحكومية، هذا بالإضافة إلى وجود شبكة الكترونية تربط وزارة المالية بكافة الوحدات الحكومية.

٢-٥ نتائج مناقشة فرضيات الدراسة:

H01 : الفرضية الأولى: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بإجراءات رقابية للحفاظ على المال العام. بينت النتائج إن وزارة المالية تقوم بإجراءات رقابية للحفاظ على المال العام، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن رقابة وزارة المالية تضمن سلامة المبالغ المحصلة إلى حساب الخزينة، كما إن رقابة وزارة المالية تضمن القيام بعملية المطابقة بين الإيرادات المحصلة والإيرادات المستحقة بصفة مستمرة، كما إن رقابة وزارة المالية تضمن وجود أنظمة محكمة في تنظيم عمليات إيداع الإيرادات النقدية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الثقفي، ٢٠١١) التي أشارت دور وزارة المالية في الكويت في الرقابة المالية قبل الصرف، كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وزارة المالية اللبنانية، ٢٠١٣) التي أشارت إلى أن رقابة وزارة المالية تؤدي نوعين من الرقابة هي الرقابة المسبقة على الموازنة والرقابة اللاحقة، وهذا يتم بصورة أساسية على بند الإيرادات لضمان تحصيلها وفق ما هو مخطط له مسبقاً.

H02: الفرضية الثانية: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بإجراءات لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة. بينت النتائج أن وزارة المالية تقوم بإجراءات لكشف الانحرافات في الموازنة العامة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن رقابة وزارة المالية تساعد في الفصل بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية، وإلى إن رقابة وزارة المالية أدت إلى وضع ضوابط لتعيين الموظفين بشكل يقلل الإسراف، كما إن رقابة وزارة المالية ساهمت في التحقق من عمليات الشراء عبر التعميمات والتعليمات المالية الصادرة من قبلها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Kalaba, 2010) التي أكدت على إن الرقابة المالية على المؤسسات العامة تساعد في ضبط النفقات الرأسمالية في المؤسسات العامة وكشف الانحرافات فيها.

H03: الفرضية الثالثة: لا توفر وزارة المالية الكويتية الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في عمليات الرقابة المالية.

بينت النتائج إن وزارة المالية الكويتية توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في عمليات الرقابة المالية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن وزارة المالية تستخدم الحاسوب في إعداد التقارير الرقابية، كما يتم استخدام البريد الإلكتروني في قطاع الرقابة المالية للاتصال والتواصل وتبادل المعلومات بين أقسام وزارة المالية المختلفة.

H04: الفرضية الرابعة: لا تقوم وزارة المالية الكويتية بتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة.

بينت النتائج إن وزارة المالية تقوم بتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة في دولة الكويت، الأمر الذي يعزوه الباحث إلى أن الوزارة تختار الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة الجيدة بشكل موضوعي ويتم تدريبهم وفق احتياجاتهم التدريبية المختلفة في مجال إعداد والرقابة على الموازنة العامة.

H05: الفرضية الخامسة: لا تساهم رقابة وزارة المالية الكويتية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة.

بينت النتائج إن رقابة وزارة المالية تساهم في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة بحيث أدت الإجراءات إلى وضع ضوابط تقلل من الإسراف وتضمن سلامة المبالغ المحصلة والمصروفة من حساب الخزينة.

٣-٥ التوصيات :-

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- منح المراقب المالي الصلاحية بتحويل المتسبب بهدر أو ضياع المال العام أو التسبب في عدم إتباع الأنظمة المالية المعمول بها إلى الإدارة القانونية.
- تفعيل دور المراقب المالي بحيث تكون الرقابة رقابة مانعة ووقائية وليست رقابة اكتشاف وذلك عن طريق اطلاع العاملين بالجهات الخاضعة على عمل واختصاصات المراقب المالي .
- تطوير عمل المراقبين الماليين لتطبيق كافة معايير المحاسبة الدولية، ومعايير الرقابة الدولية.
- التوسع في الهياكل التنظيمية لقطاع الرقابة المالية لمواكبة التطور واستيعاب نمو الجهات الخاضعة للرقابة.
- ضرورة وضع عقوبات رادعة في حق من يثبت تورطهم في انحرافات مالية مع الاهتمام بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب للكادر البشري.
- ضرورة استخدام الأساليب الإحصائية في الكشف عن الانحرافات المالية في الجهات المراقب عليها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين، (دون تاريخ)، لسان العرب، ٤٢٤/١، مادة: «رَقَب»، ط ١، دار صادر، بيروت، لبنان.
- أبو دلبوح، وليد، (٢٠٠٦)، اثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- أبو هذاف، ماجد محمد، (٢٠٠٦)، تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- البحر، حصة محمد و الحميدي، سعود حمد (٢٠٠٢)، المحاسبة الحكومية والمنظمات اللاربحية، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل، الكويت.
- برنوطي، سعاد نائف (٢٠٠٩)، الإدارة أساسيات إدارة الأعمال، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الثقافي، أحمد (٢٠١١) دراسة مقارنة مبدئية لنظم الرقابة المالية المسبقة في وزارات المالية في كل من الكويت - البحرين - عمان - تونس - مصر، منشورات مركز الثقافي للرقابة المالية، دولة الكويت.
- الجهاز المركزي المصري للمحاسبات، (٢٠٠٦)، دور التقنيات الحديثة في الكشف عن الغش والفساد، القاهرة، مصر.
- حريم، حسين (٢٠٠٦)، مبادئ الإدارة الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحسني، صادق، و الخرابشة، عبد، (٢٠٠٠)، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، مجلة دراسات، المجلد السابع والعشرون، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- حماد، أكرم إبراهيم، (٢٠٠٤)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي ، دار جهينة للنشر، عمان، الأردن.
- الخطيب، خالد و شامية، أحمد (٢٠٠٧)، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- درة، عبد الباري و جودة، محفوظ (٢٠١٢)، الأساسيات في الإدارة المعاصرة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر. عمان، الاردن.
- درويش، عبد الكريم، وتكلا، ليلي (٢٠٠٩)، أصول الإدارة العامة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- دستور دولة الكويت، لعام (١٩٦٢)
- الدوسري، مبارك (٢٠١١)، تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- السيد، علاء الدين (٢٠٠٥)، إطار مقترح لتطوير أداء الرقابة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الشباني، محمد، (٢٠٠٢)، الميزانية وتطبيقها في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- الصحن، فريد (٢٠٠٢)، مبادئ الإدارة، ط٢، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- العامري، صالح، والغالبي، طاهر، (٢٠١١)، الإدارة والأعمال، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عويج، آمنة، (٢٠٠٠)، خواطر حول الرقابة وآفاق تطويرها في وطننا العربي، مجلة الرقابة المالية، السنة التاسعة عشرة، العدد السادس والثلاثون، تونس.
- عيد ، أسامة إبراهيم، (٢٠١٢) ، الرقابة المالية، مجلة البحوث المالية، المجلد الأول ، العدد ٢١٨ ، مصر. ص ص ١٨-٢٦.
- الغماري، محمد حمزة (٢٠٠٩)، أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- فرهود، محمد سعيد، (٢٠٠٣)، الادارة المالية العامة، معهد الادارة العامة، الرياض، السعودية.
- القريوتي، محمد قاسم (٢٠١٢)، مقدمة في الإدارة العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- كنجو، عبود و وهبي، إبراهيم، (٢٠١١) ، الإدارة المالية، ط٣، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- مرسوم رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢ في شأن قانون الميزانية العامة (٣٩ / ٢٠٠٢)
- المطيري، أحمد مانع، (٢٠١٢)، مدى فاعلية اجراءات الرقابة المالية على الانفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- المقرن، سطاتم بن عبد العزيز، (٢٠٠٧)، تصميم أنظمة الرقابة الداخلية للقطاع الحكومي دراسة تحليلية وصفية، ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية.
- المنيف، عبد الله، (٢٠١٠)، أهداف وأنواع الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية، مجلة معهد الإدارة العامة، عدد (٧)، ص ١٣-٣٩ ، المملكة العربية السعودية.
- النجار، سهى، والدعجة، انتصار، (٢٠٠٠)، استخدام التقنيات المحوسبة في الكشف عن المخالفات، مجلة الرقابة المالية، السنة التاسعة عشرة، العدد السادس والثلاثون، تونس.
- نصر الله حنا، وعريفج، عيد وحسين علي (٢٠٠٩)، مبادئ في العلوم الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الوادي، محمود و عزام، زكريا (٢٠٠٧)، مبادئ الإدارة المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وزارة المالية الكويتية، (2012)، كتيب منشور حول قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة، الكويت.

- وزارة المالية اللبنانية، (٢٠١٣)، دور وزارة المالية وديوان المحاسبة والمجلس النيابي في مراقبة تنفيذ الموازنة، مجلة الحياة النيابية، العدد ٧٩، لبنان، ص٦٨-٧٩.
- ياغي، محمد عبد الفتاح (٢٠١٠)، الرقابة في الإدارة العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ياغي، محمد عبد الفتاح (٢٠١٠)، الرقابة في الإدارة العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- موقع بلدية الكويت، تعريف برامج B.O.T تم الوصول إليه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٥،
<http://www.baladia.gov.kw/main-web/bot/main1.htm>

- Beasnt, A. Raj, C. (2005), **Corporate Financial Management**, Tata Mc Graw-Hill, New Delhi.
- Bierstaker, James, Diane Janvrin, D. Jordan Lowe,(2007), An Examination of Factors Associated with the Type and Number of Internal Control Documentation Formats, **Advances in Accounting Journal**, Volume 23, pp28-37.USA.
- Cox, Clifford, Sam, T, Laviek, Sara,(2009), "Responsibility Accounting and Operational Control for Governmental Units", **Accounting Horizons Journal**, Vol(7), pp 50-67.USA.
- Druker, Peter. F, (2005), **Management: Tasks Responsibilities**, Practice, Harper Colophon Books New York.
- Elliot, Tomad (2011), "The Financial Control Tools In Public Units In Newzeland, **CPA Journal**, No.78, Vol.66, Issue 6, pp:43-58. Newzeland.
- International budgets Partnership(2013), "**Open Budget Survey of Egypt for 2012**", from website <http://internationalbudget.org>. reterived at 12/3/2013.
- Kalaba, Henri ,(2010), "**Accounting Controls in Public Institutions in South Africa, Johannesburg Publishing Corporation**", Johannesburg, Managerial Accounting Journal, Vol. 25, No.3, p p 24-31.

-
- Morazan , Pedro & Koch ,Svea , (2010), "**A comparative Analysis of National Control Mechanisms Over Budget Support In developing countries**" , the European Parliaments Committee on Development, **Advances in Accounting Journal**, Volume 23, pp28-37.USA
- Pearce, John, Robinson, Richard, (2003),**Management**, 2nd Edition, New York, Random house-business division
- Schermerhon, John,(2008), **Management**, 9th ed., MA: John Wiley & Sons, Inc.
- Sekaran, U. (2003). **Research methods for business**, (4th ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- Tannenbau, A,(2004), **Control in Organization**, Bombay, McGraw-Hill Co, Ltd.,
- Terry, George,(2001), **Principles of Management** , 3rd ed. (Illinois: Irwin).

الملاحق

محلّق (١): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

تحية طيبة ، وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " تقييم الدور الرقابي لوزارة المالية على الموازنة العامة في دولة الكويت
".

يرجى منكم التكرم بقراءة الأسئلة الواردة بهذه الاستبانة بدقة، ثم التعبير عن رأيك وذلك بوضع علامة (x) أمام خانة الاجابة التي تتفق مع رأيك، علماً بأن جميع الاجابات ستعامل بسرية تامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي، كما أن اجابتك ستكون خير عون للباحث ومساهمة منك في انجاز دراسته.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شاكراً لكم حسن التعاون

المشرف: د. نمر عبد الحميد السليحات

الباحث: ناصر الاسمر الرشيدى

القسم الأول: المعلومات الشخصية

١- المسمى الوظيفي:

- رئيس حسابات مراقب مالي كبير مراقبين مالي
 كاتب حسابات محاسب اختصاصي مالي كبير اختصاصيين

٢- المؤهل العلمي:

- دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراة

٣- العمر:

- 21-24 سنة ٢٥-٣٠ سنة ٣١-٣٥ سنة
 ٣٦-٤٠ سنة ٤١ سنة فأكثر

٤- سنوات الخبرة:

- أقل من ٥ سنوات من ٥-١٠ سنوات
 ١١-١٥ سنة ١٥ سنة فأكثر

٥- التخصص:

- محاسبة إدارة
 علوم مالية ومصرفية أخرى _____

القسم الثاني: ضع إشارة (x) مكان ما يتفق مع إجابتك

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
أ- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية للرقابة على الموازنة العامة للحفاظ على المال العام ؟						
١.	يتم استخدام المستندات الصرف الأصلية في الصرف					
٢.	يوجد رقابة سابقة على النفقات العامة					
٣.	يوجد تقارير لاحقة عن النفقات التي يتم صرفها من قبل الوزارة					
٤.	يتأكد مراقبو الوزارة من إتباع التعليمات المالية المنظمة للشؤون المالية					
٥.	يوجد نظام لإعداد تقارير رقابية دورية عن أوجه صرف للمال العام					
٦.	يتم التأكد من عدم تجاوز مخصصات الموازنة عند الإنفاق					
٧.	يتم التأكد من حجز المخصص قبل البدء بالشراء					
٨.	يتم التحقق من ترشيد الإنفاق ووقف الهدر					
٩.	إعادة هيكل النظام المالي لمؤسسات الدولة					

					١٠. تطبيق أحدث النظم المالية
					١١. تطبيق موازنات البرامج والأداء
					١٢. تطوير نظم الرقابة المالية والاهتمام بالرقابة الداخلية
					١٣. تشكيل لجان متخصصة لمتابعة عمليات الشراء والتخزين في الوحدات الحكومية
					١٤. يوجد مدقق داخلي في الأقسام المالية يفحص المعاملات المالية قبل حدوثها
					١٥. إجراء مطابقة بين حساب البنك وحساب الوزارة بشكل دوري
					١٦. التأكد من كافة المعاملات المالية قبل صرفها للتأكد من دقتها
					١٧. يوجد في وزارة المالية لجان متخصصة بمتابعة عمليات الشراء في الوحدات الحكومية

ضع إشارة (x) مكان ما يتفق مع إجابتك

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
	ب- ما هي الإجراءات الممارسة من قبل وزارة المالية الكويتية لكشف الانحرافات المالية في الموازنة العامة ؟					
١٨.	يتم تطبيق الرقابة المسبقة لتفادي وقوع المخالفات					
١٩.	يتم القيام بعمليات الرقابة أثناء التنفيذ لتعديل الانحرافات فور حدوثها					
٢٠.	يتم السماح للمراقبين الماليين بإجراء الرقابة دون معوقات لكشف الانحرافات					
٢١.	يتم استخدام الملاحظة الشخصية كأداة رقابية لكشف الانحرافات					
٢٢.	يتم مراجعة الانحرافات الهامة في بنود الموازنة ومعرفة أسبابها					
٢٣.	يتم استخدام معلومات الشكاوي التي تقدم من الموظفين في التعرف على الانحرافات المالية					
٢٤.	يتم استخدام عقوبات رادعة في حق من يثبت تورطهم في انحرافات مالية					

					٢٥. القيام بعملية المطابقة والتسوية بين الحسابات البنكية وحساب الوزارة بشكل دوري ومستمر
					٢٦. فحص المجموعة الدفترية بشكل دوري من قبل المراقبين الماليين
					٢٧. يتم جرد الصندوق في الوحدات الحكومية بشكل دوري للتحقق من صحة الرصيد
					٢٨. يحتوي النظام المحاسبي على حسابات مراقبة إجمالية على المال العام
					٢٩. يتم فصل المهام المحاسبية بحيث لا يقوم موظف واحد بأداء عملية مالية من أولها إلى آخرها
					٣٠. استخدام التقارير المالية لتحديد نواحي الانحرافات المالية
					٣١. توفر نظام محاسبي فعال لكشف الانحرافات وقت حدوثها
					٣٢. استخدام الأساليب الإحصائية في الكشف عن الانحرافات
					٣٣. تتابع وزارة المالية تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
ج- ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية الكويتية لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية المعنية بإعداد والرقابة على الموازنة العامة ؟						
٣٤.	يتمتع المراقبين الماليين الخبرة الكافية					
٣٥.	يتمتع المراقبين الماليين بالتأهيل العلمي المناسب					
٣٦.	يتم تدريب المراقبين الماليين بشكل مستمر وتحديد احتياجاتهم التدريبية					
٣٧.	يلتزم المراقبين الماليين بمعايير الرقابة الدولية					
٣٨.	توجد موضوعية في اختيار الموظفين الماليين					
٣٩.	يتم إجراء التقييم المستمر للمراقبين الماليين بصورة موضوعية.					
٤٠.	يتم الحرص على ممارسة المراقبين الماليين لمهامهم وفق اختصاصاتهم وواجباتهم الوظيفية.					
٤١.	يتم ضمان الملاءمة بين المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي للموظف					

					٤٢. يقوم المراقبين الماليين بتدقيق كافة المعاملات المالية قبل صرفها للتأكد من صحتها
					٤٣. يتم استخدام نتائج تقييم الأداء في تحديد الاحتياجات التدريبية
					٤٤. يتم إرسال المراقبين في مهمات خارجية تتعلق بالرقابة المالية في الجهات الحكومية
					٤٥. هناك وضوح في اختصاصات المراقبين الماليين
					٤٦. يتم تطوير اختصاصات المراقبين الماليين
					٤٧. يتم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب للكادر البشري
					٤٨. تحرص الوزارة على تفعيل مبدأ الشفافية في الكادر البشري
					٤٩. تحرص الوزارة على تفعيل مبدأ العدالة في الكادر البشري

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
د- هل توفر وزارة المالية الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات الرقابة المالية على الموازنة العامة ؟						
٥٠.	يتم إعداد تقارير رقابية دورية للمخالفات عن طريق الحاسب الآلي					
٥١.	يتم استخدام البريد الإلكتروني في قطاع الرقابة المالية للاتصال والتواصل وتبادل المعلومات بين وحدات الرقابة المالية الموجودة في الجهات الحكومية.					
٥٢.	يتميز النظام المحاسبي لدولة الكويت بأنه يحتفظ بالبيانات المالية والقيود المحاسبية الحالية والسابقة					
٥٣.	يتم استخدام الحاسوب بجوار السجلات والدفاتر في تسجيل عمليات اللوازم					
٥٤.	يتم إجراء عمليات التدقيق المحاسبي باستخدام الحاسوب					
٥٥.	يتم الاعتماد على أنظمة معلومات محاسبية إلكترونية					
٥٦.	يتم إجراء التحليل المالي باستخدام الحاسوب كأداة رقابية					

					توجد شبكة الكترونية تربط وزارة المالية بكافة الوحدات الحكومية	٥٧.
					يستخدم نظام المصادقات المرسلة من وإلى عملاء الوزارة والبنوك	٥٨.

المتغير التابع: مدى مساهمة رقابة وزارة المالية في تعزيز الإجراءات الرقابية على الموازنة العامة في الكويت

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥٩.	رقابة وزارة المالية تضمن سلامة المبالغ المحصلة والمصروفة من حساب الخزينة					
٦٠.	رقابة وزارة المالية تضمن القيام بعملية المطابقة بين الإيرادات المحصلة والإيرادات المستحقة بصفة مستمرة					
٦١.	رقابة وزارة المالية تضمن وجود أنظمة محكمة في تنظيم عمليات إيداع الإيرادات النقدية					
٦٢.	رقابة وزارة المالية تساعد في الفصل بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية					
٦٣.	رقابة وزارة المالية تفرض وجود دليل حسابات يساعد في تخطيط الموازنة					

				رقابة وزارة المالية أدت إلى وضع ضوابط لتعيين الموظفين بشكل يقلل الإسراف	٦٤.
				رقابة وزارة المالية ساهمت في التحقق من عمليات الشراء عبر التعميمات والتعليمات المالية الصادرة من قبلها	٦٥.
				رقابة وزارة المالية تساعد في متابعة الاستثمارات المختلفة لوحدات القطاع الحكومي	٦٦.
				رقابة وزارة المالية تتحقق من جميع عمليات التعاقد في الجهات الحكومية	٦٧.
				رقابة وزارة المالية ساعدت في تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المادية بشكل سليم	٦٨.
				رقابة وزارة المالية أدت إلى وضع قواعد واضحة لإعداد الموازنة العامة	٦٩.
				رقابة وزارة المالية تتحقق من إشراك مختصين من الجهات الحكومية المختلفة في عملية إعداد الموازنة	٧٠.
				رقابة وزارة المالية تتحقق من استخدام القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الوحدات الحكومية في التنفيذ	٧١.
				رقابة وزارة المالية أدت إلى وجود موازنة تقديرية موضح فيها نواحي صرف المال العام المتوقعة	٧٢.

ملحق (٢)

أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل	التخصص
١	د/ ظاهر القشي	جامعة عمان العربية	محاسبة
٢	د/ زياد سعيدات	جامعة عمان العربية	محاسبة
٣	د/ نبيل الحلبي	جامعة عمان العربية	محاسبة
٤	د/ محمد شبيطة	جامعة عمان العربية	محاسبة
٥	د/ مشاري عبيد الهاجري	جامعة الكويت	محاسبة
٦	أ.د. محمد تيسير الرجبي	جامعة الكويت	محاسبة
٧	د/ علي هويدي	جامعة الكويت	محاسبة
٨	د/ نادر الجبران	رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	محاسبة
٩	د/ بدر شباب الشمالي	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	محاسبة
١٠	د/ طلال عبد الوهاب السهيل	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	محاسبة
١١	نشمي مبارك المويزري	وزارة المالية	محاسبة

الرقم	الاسم	مكان العمل	التخصص
١٢	بدر مشاري الحماد	وزارة المالية	محاسبة
١٣	فيصل حابس المطيري	وزارة المالية	محاسبة
١٤	مانع علي العجمي	وزارة المالية	محاسبة
١٥	د/ حمود محمد العصمان	وزارة المالية	محاسبة
١٦	ابراهيم ناصر الزكري	وزارة المالية	محاسبة
١٧	د. سهيل أبو صالحه	الجامعة الأردنية	إحصاء